وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
الميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : إدارة مالية

المرجع : ...../..... 2016

مذكرة بعنـوان:

ترشيد النفقات العامة في الجزائر في ظل تحديات إنخفاض أسعار البترول

دراسة حالة ميزانية الجزائر 2016/2015

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إعداد الطلبة:
- بن الشيهب فيروز
- حنشي آمنة

إشراف الأستاذ(ة):
- بن جدو سامي

السنة الجامعية: 2016/2015

شكـــر وعـــرفـــان

حمدا لله الذي جعل نور العلم وضاحا، فضاحا للشر، يولد في النفوس حرارة وفي الرؤوس شهامة فالله الحمد والشكر ملك السموات والأرض وملك ما بينهما أن وفقنا في إتمام هذا العمل.

نتوجه بأول شكرنا إلى المولى عز وجل الذي أنار لنا دربنا و سهل لنا أمورنا على إتمام هذا العمل المتواضع

"كن عالما .. فان لم تستطع فكن متعلما، فان لم تستطع فأحب العلماء، فان لم تستطع فلا تبغضهم"

واخص بالتقدير و الشكر

الأستاذ الفاضل "واضح فواز"

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته ونصائحه والتي ساهمت بالكثير في انجاز هذا العمل المتواضع

الذي أقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

" الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير"

و نوجه أيضا الشكر الجزيل إلى كل عمال ومسؤولي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ونخص بالذكر السيد نائب مدير – بوطمين نذير-

وفي الأخير اشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد و لم يبخل علينا ولو بكلمة تشجيعية

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار ..إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..

والدي العزيز ♥ عيسى ♥

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة ♥ مليكة ♥

لى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

إلى من آثروني على نفسهم

إلى من علموني علم الحياة

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة ♥ إخوتي ♥

إلى توأم روحي ورفيقة دربي .. إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة

إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن

أختي ♥ لبنى ♥

مينة

إهداء

باسم الله الرحمان الرحيم

أولا اشكر المولى عز وجل الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى،وعلى نعمه الكثيرة التي رزقني إياها..فالحمد لله والشكر لله على كل حال

إلى من أنارا لي درب العلم والمعرفة..وحرصا علي منذ الصغر،واجتهدا في تربيتي والاعتناء بي والدايا الحبيبان الغاليان القريبان إلى قلبي..الطيب وفاطمة.

فلا شيء عندي أفخر به أعظم
من دين أؤمن به ♥
وامرأة عظيمة قامت بتربيتي ♥
وآب أفخر دائما عندما يختتم اسمي..
بـ اسمه ♥

♥ إلى إخوتي♥

والى أساتذتي وأستاذاتي،وكل من أشرف على تعليمي منذ الصغر إلى الآن،أرجو من المولى عز وجل أن يجمعني وإياهم في جنانه الواسعة ....أمين

إلى صديقاتي الغاليات،ارجوا لكن كل التوفيق في مشواركن الدراسي وكذا المستقبلي

♥شكرا لكم جميعا ♥

فيروز

فهرس المحتويات

شكر وتقدير.....

الإهداء .....

فهرس المحتويات .....

قائمة الجداول I

قائمة الإشكال II

مقدمة عامة .....أ.ب.ج

الفصل الأول: مدخل إلى لنفقات العامة

تمهيد.....2

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة 3

المطلب الأول: تطور مفهوم النفقة العامة 3

المطلب الثاني: تعريف النفقة العامة 5

المطلب الثالث: أركان النفقة العامة 6

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقة العامة 9

المطلب الأول: أسباب تزايد النفقة العامة 9

المطلب الثاني: تقسيمات النفقة العامة 13

المطلب الثالث: أثار النفقة العامة 17

المبحث الثالث: قواعد النفقات العامة 21

المطلب الأول: قاعدة المنفعة القصوى للمجتمع 21

المطلب الثاني قاعدة الاقتصاد (التدبير).....21

المطلب الثالث: قاعدة الضمانات 22

خلاصة الفصل الأول 24

الفصل الثاني: المحروقات في العالم والجزائر

تمهيد.....26

المبحث الأول: قطاع المحروقات في العالم 27

المطلب الأول مفهوم وخصائص نشاط المحروقات في العالم 27

المطلب الثاني: أسباب انخفاض أسعار المحروقات 28

المطلب الثالث: انعكاسات انهيار أسعار المحروقات على الاقتصاد العالمي 30

المبحث الثاني: ماهية الجباية البترولية في الجزائر 33

المطلب الاول: مفهوم ومميزات الجباية البترولية 33

المطلب الثاني: مكونات الجباية البترولية 34

المطلب الثالث: أنواع الجباية البترولية والآثار السلبية لانخفاضها 36

المبحث الثالث: قطاع المحروقات في الجزائر 39

المطلب الأول: المحروقات في الجزائر 39

المطلب الثاني: تطور العائدات النفطية ،أهميتها في الاقتصاد الجزائري 40-39

المطلب الثالث: الفوائض من المحروقات وأشكال استثمارها 41

خلاصة الفصل الثاني.....43

الفصل الثالث: النفقات في الجزائر واليات الترشيد

تمهيد.....45

المبحث الأول: نفقات التسيير.....46

المطلب الأول: تعريف نفقات التسيير.....46

المطلب الثاني: تبويب نفقات التسيير في الموازنة الجزائرية.....47

المطلب الثالث: الأساليب المساعدة على ترشيد النفقات في الجزائر.....48-49

المبحث الثاني: نفقات التجهيز 51

المطلب الأول: تعريف نفقات التجهيز.....51

المطلب الثاني: تبويب نفقات التجهيز في الموازنة الجزائرية.....51

المطلب الثالث: عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام.....56

المبحث الثالث: النفقات وعلاقتها بالمحروقات 57

المطلب الأول: أسعار النفط وأسباب هبوطه 2016.....57

المطلب الثاني: تحليل التطور النفقات العامة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار المحروقات 2015-2016.....61

المطلب الثالث: آليات ترشيد بعض النفقات في الجزائر لسنة 2016.....65

خلاصة الفصل الثالث 67

خاتمة عامة 68-69

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	ملخص أبواب نفقات التسيير	48
2	تطور نفقات التسيير من 2002الى 2007	52
3	تطور نفقات التجهيز من 2002الى2007	53
4	تطور نفقات التجهيز والتسيير من 2007 إلى 2012	54
5	تغيرات أسعار النفط في الفترة مابين يناير ومارس 2016	58-60
6	توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016حسب كل دائرة وزارية	62
7	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016حسب القطاعات	63-64

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور حجم نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2007-2012	54
2	تطور حجم النفقات العامة خلال فترة 2007-2012	55
3	تغيرات أسعار النفط مابين يناير ومارس 2016	61

مقدمة عامة

مقدمة عامة

إن من البديهي أن يتبادر في أذهاننا الدور الهام للنفقات العامة في الدولة وذلك بعد معرفة ماهية المالية العامة وكيفية تطورها، إلا أن للنفقات أهمية بالغة في المجتمعات المعاصرة وذلك بالنظر إلى ما طرا على دور الدولة ككيان سيادي منظم من تطورات جذرية، وتطور النفقات العامة ما هو إلا مواكبة لتطور الدولة الحارسة إلى الدولة متدخلة في الاقتصاديات الرأسمالية ثم إلى الدولة المنتجة في الاقتصاديات النامية، وذلك من أجل تحقيق الإشباع للحاجات العامة والحفاظ على مسيرة الحياة الاقتصادية لكن بقدر ما هناك أهمية بالغة لها تتحدد من خلال الموارد التي تملكها الدولة كي تقرر نفقاتها.

إن حاجة الإنسان إلى مصادر الطاقة وتنوع استعمالاتها قد أدت إلى الاهتمام بالمناطق التي تتواجد فيها تلك المصادر خلال تاريخ نشوء الإمارات والإمبراطوريات التي نشبت خلالها حروب وغزوات وجدت خلالها الكثير من المصادر الطبيعية، منها ينابيع المياه المعدنية والينابيع النفطية حيث يعد البترول هو أهم موضوع في عالمنا المعاصر سياسيا واقتصاديا وسيظل للبترول دائما الكلمة العليا في صراعات العالم السياسة والاقتصادية، لقد نجح البترول بخصائصه الفريدة ليغزو العالم والسيطرة عليه، ووهب البشرية حياة جديدة سيطرة الإنسان على البترول في مراحله البدائية للاستعمال وعندما تطورت صناعة البترول وفتحت له الأسواق العالمية أصبح الإنسان أسيرا في احتياجاته ومتطلباته خاضعا للبترول. لقد تغيرت نمط الحياة على الأرض وأصبحت البشرية تعتمد على البترول ومشتقاته في سبيل الحياة حتى في توفير الغذاء مما جلب مع هذا التغير مخاطر كثيرة تهدد صحة الإنسان والبيئة ومصادر الحياة (الماء، الهوا والتربة) بفعل تعمق مخاطر تلوث البيئة نتيجة الاستخدام المفرط لمصادر الطاقة ومنها البترول ، وفي نفس الوقت يتواجد تحديات خطيرة قد تؤدي ذلك إلى تراجع الاقتصاد العالمي وبالتالي تراجع مسيرة تطور الحياة البشرية، وهذا ما يدعونا جميعا وخاصة المهتمين بأهمية ومخاطر وتحديات البترول في الوقوف عليه بجدية من أجل استغلال البترول بشكل يؤمن ضمان تطور التنمية المستدامة والذي بواسطته يمكن اتخاذ الإجراءات الفعالة في تسخير البترول لخدمة الإنسان ولتلافي مخاطر وتحديات البترول.

1. **إشكالية الدراسة**

بعد إلقائنا لنظرة على النفقات العامة في ظل الاقتصاد من خلال تطور الدولة،واهم التقلبات التي عرفتها أسعار النفط في الآونة الأخيرة كل هذا جعلنا نطرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى فعالية ترشيد النفقات العامة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية؟**

2. **الأسئلة الفرعية**

- ما طبيعة العلاقة بين النفقات العامة وأسعار النفط؟
- ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات في الجزائر ؟

3. **تحديد الفرضيات**

وللإجابة على هذه الإشكالية وضعنا الفرضيات التالية :

- تعتبر النفقات العامة أداة تدخل الدولة في جميع القطاعات لتحقيق أهدافها.
- تأخذ الجباية البترولية مكانة مميزة في الاقتصاد الجزائري بحيث تعتبر مورد هام لخزينة الدولة.
- النفط مصدر مهم للدخل الوطني الجزائري من خلال عوائد صادراته ،ولذلك نفترض وجود علاقة بين أسعار النفط وتقلباتها والنفقات العامة في الجزائر.

4. **أهمية البحث**

إن هذه الدراسة تكتسي أهمية كبيرة نضرا لتقلبات أسعار النفط وعلاقته بالنفقات يأخذ مجال واسعا في الجزائر ولذلك اوجب محاولة البحث على انسب السبل في الاستفادة من القطاع النفطي وعوائده في ظل تقلبات الأسعار وتوظيفها بطريقة مثلى بما يخدم ترشيد الإنفاق في الاقتصاد الجزائري.

ويمكن التعبير عن أهمية هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

- أهمية النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري وتأثرها بأسعار النفط.
- أهمية النفط في حد ذاته كسلعة حيث لم يعد مجرد مصدر للطاقة إنما كذلك مصدر لتمويل الموازنة العامة للدولة.

5. <u>اهدف البحث</u>

تهدف هذه الدراسة إلى بيان تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل الموازنة العامة للدولة وكيف ترشد النفقات العامة في الجزائر

أسباب اختيار الموضوع

من دواعي اختيارنا لهدا الموضوع جملة من الأسباب من أهمها نذكر:

- ان اعتبار انخفاض أسعار البترول وتأثيره على النفقات العامة موضوع الساعة ، حيث لا تزال تداعياته على الأنظمة الاقتصادية العالمية مستمرة حتى الآن.
- كون الموضوع يندرج ضمن مجال التخصص (إدارة مالية).
- إثراء الرصيد المعرفي للمكتبة الجامعية.

6. <u>منهجية الدراسة</u>

محاولة منا للإجابة على التساؤلات المطروحة وبغية اختبار فرضيات التي صغناها ،فإننا سنعتمد على المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ،المنهج الوصفي من خلال التطرق لمختلف جوانب الدراسة من اجل إعطاء صورة واضحة وفهم أكثر للموضوع ،إما المنهج التحليلي فهو يثري البحث أكثر ويزد من تبسيط وتحليل الدراسة من خلال التركيز على تقديم إحصائيات وبيانات لرصد وتتبع مختلف تطورات الدراسة من خلال صياغتها في شكل جداول وأشكال والتي تعطي الدراسة مزيد من الفهم والإثراء

الفصل الأول:

مدخل إلى

النفقات العامة

تمهيد:

ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات في الفترة الأخيرة مع توسيع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الإدارة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة.

ولذلك يرى الاقتصاديون إن نظرية النفقات العامة قد شهدت تطورا يساير التطور الذي حدث في كافة العالم. ففي ظل الدولة الحارسة كان دور النفقات العامة على القيام بواجبات الأمن الداخلي والخارجي والقضاء وتسيير المرافق الأساسية، إذ كان دورها في ذلك الوقت يقتصر على تحقيق الأغراض فقط.

كما لم يعطي التقليديون أهمية كبيرة لدراسة النفقات العامة حيث كانوا يتناولونها من الناحية القانونية فحسب دون البحث في طبيعتها وأثارها في حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية، ولذا كان حجم النفقات العامة يتحدد بالقدر اللازم للوفاء بالحاجات العامة وكان تحصيل الإرادات العامة بالقدر الذي يمكن تغطية حجم النفقات اللازمة وقد اختلفت الوضع في ظل التطور الحديث للدول حيث لمتصبح الدولة مجرد دولة حارسة بل تدخلت بصورة كبيرة ومتزايدة في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى زيادة أهمية الإنفاق العام من اجل مواجهة زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مستخدمة في ذلك مختلف أدوات المالية العامة، وعليه بدا اهتمام علماء الاقتصاد بدراسة وتحليل طبيعة النفقات العامة وتقسيماتها وحدودها وضوابط الإنفاق العام وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وأصبحت النفقات العامة أداة فعالة في التأثير على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التوازن المطلوب بين الأفراد.

وقد ترتب على هذا التطور في الفكر المالي والاقتصادي الخروج عن مبدأ تقديس توازن الميزانية، أصبح من الممكن زيادة الإنفاق العام لتحقيق أهداف الدولة المتعددة، بل أصبح من الممكن حدوث عجز في الميزانية، وبذلك فإن الفكر المالي الحديث أصبح ينظر للنفقة العامة نظرة مختلفة تماما، فهي نفقة ايجابية الهدف منها تحقيق آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية بجانب آثارها المالية وقد اجتمعت النفقات العامة كأداة من أبرز أدوات تدخل الدولة فعالية وتعدد أشكال تدخلها في هذا المجال من إعانات تمنحها الأفراد أو لمشروعات معنية أو القيام بمشروعات إنتاجية ضخمة أو السيطرة الكاملة أو الجزئية المباشرة أو غير المباشرة على بعض قطاعات الاقتصاد القومي بقصد تنفيذ خطة اقتصادية شاملة.

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

للنفقة العامة دور ايجابي يتمثل في كونها أداة ووسيلة تهدف الدولة بواسطتها إلى تحقيق أهداف معينة مختلفة تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تطور مفهوم النفقة العامة

لقد ازدادت أهمية النفقات العامة وارتبطت ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة حيث ازدادت تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية علما أن النفقات العامة هي أهم أداة تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها.

1. **مرحلة الدولة الحارسة:** [1]

في مرحلة الدولة الحارسة انحصر تدخل الدولة على ضمان سير المرافق الأساسية التي تلبي حاجات الجماعة الأولية، إذ لم يعطي التقليديون أهمية تذكر النفقة العامة حيث اقتصر تناولهم لها غالبا من الجانب القانوني فحسب، بمعنى التطرق إلى إجراءات الإنفاق العام ومراقبة دون البحث في طبيعة أثاره الاجتماعية والاقتصادية .

إن هذه المكانة المتواضعة للنفقات العامة تتعارض مع النظرية المالية التقليدية حيث النفقات هي التي تحدد الإرادات العامة وقد شكل هذا المنطق أسس توازن في الفكر التقليدي، إن نقطة الخطأ التي وقع فيها التقليديون هي استعمالهم لقواعد التحليل الجزئي بدل الكلي أي أن تصرف الفرد في الحصول على أكبر منفعة بأقل نفقة أو تكلفة ينطبق على تصرف الدولة في حين أن طبيعة الدولة وسلطتها تختلف عن طبيعة الفرد ودوره وسلطته وإن إخضاع المالية العامة لقواعد المشروع الخاص إذ أمكن أن يكون مقبولا.

2. **مرحلة الدولة المتدخلة:**[2]

لقد استند الاقتصاديون وراسمي السياسية الاقتصادية في اعتمادهم على القانون الشهير المعروف ب "قانون ساي للأسواق" القائل بأن "كل عرض يخلق الطلب الخاص به" وهو ما يعني أن كل ما أنفق على الإنتاج لابد أن ينفق في مجموعة بشكل مباشر وغير مباشر على السلع والخدمات المنتجة إلا أن أزمة الكساد الكبرى (1929-1931) التي عرض من خلالها العالم كسادا كبيرا، أثبتت عدم صحة هذا النظام

[1] زعباط لطفي، المكونات الأساسية لميزانية الدولة وأسباب العجز الميزاني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر،2002، ص 17.
[2] نفس المرجع السابق.

وعجزه عن التشغيل الكامل للموارد، حتى على الدولة مباشرة وظائف اقتصادية جديدة، تخرج عن النطاق الذي لعبته في المرحلة السابقة في هذه المرحلة لم تعد المالية العامة تهدف إلى التوازن بين الإيرادات والنفقات فحسب بل أصبحت تهدف كذلك إلى تحقيق أغراض اقتصادية عن طريق استخدام المالية الوظيفية المعوضة، ويمكن تلخيص أهم الأغراض التي يسعى إلى تحقيقها النظام المالي في هذه المرحلة فيما يلي:[1]

ضمان الاستخدام الأمثل للموارد عن طريق ما تحدثه النفقات العامة من الموارد الخاصة لضمان توحيدها نحو القطاعات والأنشطة المطلوبة.

المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

لم يعد الهدف الأساسي هو تحقيق التوازن المحاسبي بل توسع ليشمل المجال الاقتصادي والاجتماعي حتى ولو اقتضى الأمر الخروج عن مبدأ توازن الميزانية، وقد أصبح من الممكن أن تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد بغرض تمويل النفقات العادية أو بغرض محاربة الانكماش الاقتصادي.

اتساع أغراض النظام المالي أدى إلى ضرورة إتباع التحليل المالي الاقتصادي الجزئي ومن أوجه تدخل الدولة الجزائرية، يمكن أن نشير إلى بعض الأمثلة.[2]

إعفاءات الصناعات الصيدلية الداخلة في صناعة الأدوية من الرسوم الجمركية عند استيراد بعض المنتجات الكيماوية والعضوية وهذا حسب المادة 39من قانون الضرائب[3]

إعطاء منح في إطار المساعدات الاجتماعية لبعض المسنين وذوي العاهات والأمراض المزمنة والمكفوفين والعائلات التي تتكفل بفرد أو عدة أفراد معوقين وهذا حسب أيضا المادة 70 من قانون المالية.

تأسيس رسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة وهذا حسب المادة 54من قانون المالية[4]

---

[1] زعباط لطفي، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] عمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفق للتطورات الراهنة،جامعة تيزي وزو،دار هومة، 2003، ص ص .17.16

.

[3] المادة 39 من قانون المالية لسنة 2001، الجريدة الرسمية، العدد ، ص 19.

[4] المادة 9 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

3. **مرحلة الدولة المنتجة:**[1]

لقد أضحى تدخل الدولة في هذه المرحلة شاملا يعكس التدخل الجزئي في المرحلة السابقة والذي كان يهتم بتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي فقد شاركه مجال الإنتاج التوزيع بصفة أساسية للنشاط الخاص بل أصبحت تقوم أساسا بالإنتاج والتوزيع كما تحددها الخطة العامة الاقتصادية والاجتماعية ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يكون تدخل الدولة شاملا في تحقيق الأهداف الوطنية والاجتماعية وذلك عن طريق سياستها الاقتصادية ويشمل ذلك توجيه الموارد اختيار المشروعات وتوزيع الدخل.

إن هذا النظام يقوم على نفي النظام السابق وعلاقات الإنتاج القائمة في كل منهما، ففي هذه المرحلة أصبحت وسائل الإنتاج ملكية اجتماعية على عكس المرحلة السابقة، ففي هذه المرحلة أصبح جهاز الدولة ممثلا وحاميا لمصالح الأغلبية وهي طبقة العمال والفلاحين وينتج عن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وقيامها بالنشاط الاقتصادي نتائج منها:

*إن المصدر الرئيسي للدخل هو العمل وكما أن الدولة هي التي تحدد مختلف مستويات الأجور فهي تحدد بالتالي نمط توزيع الدخل القومي.

*إن الدولة تتحمل ضمان حد أدنى من الخدمات العامة لجميع الأفراد.

*إن تقييم الدولة للخدمات العامة يقوم على مبدأ تكافؤ الفرص من الصحة والتعليم، أي يتسع نطاق الخدمات المجانية في هذه المرحلة.

المطلب الثاني: تعريف النفقة

تعتبر النفقات العامة أداة تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به مختلف المجالات وذلك باعتبارها من أهم المرتبطة بالحاجات العامة والتي يقوم النشاط العام بإشباعها، فالنفقات العامة لم تعد تدرس من الناحية الكمية فحسب كما كان الحال سابقا، بل أصبحت تدرس أيضا من الناحية النوعية أو الكيفية ومن ناحية آثارها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ومن هذا السياق يمكن تحديد تعاريف مختلفة للنفقة وهي:

تعرف النفقة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقها شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.

التعريف القانوني:النفقة العامة هي كل نفقة ترصد وتجاوز في الموازنة، وهذا التعريف يبين لنا

[1] زعباط لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

جانب واحد من جوانب النفقة العامة وهو جانب ظهورها في الموازنة العامة.

التعريف الاقتصادي: تمثل النفقة العامة مبلغ من المال نقدي كان أو اقتصادي يدرج في الموازنة العامة للدولة، ويعتمد من طرف السلطة التشريعية، تهدف الدولة من ورائها إلى تحقيق المنفعة العامة.[1]

التعريف الأول: يمكن القول أن النفقة العامة هي مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة.[2]

التعريف الثاني: يقصد بالنفقات العامة كل الأموال التي تصرفها الدولة من ماليتها من أجل إشباع الحاجيات العامة للمواطن.[3]وتأخذ الحاجات العامة للمواطن عدة صور بمعنى أنها يمكن أن تتمثل في دفع مرتبات المواطنين، أو دفع المعاشات، دفع أجور المقاولين أو الموردين أو منح الإعانات أو الاستهلاك، مبالغ القروض.

التعريف الثالث: أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[4]

التعريف الرابع: النفاق العام هو مبلغ من المال تستخدمه هيئة عامة بهدف إشباع حاجات عامة.[5]

المطلب الثالث: أركان النفقة العامة

يمكن تحديد ثلاث أركان للنفقة العامة ويلزم توفرها فيما يلي:[6]

1. الشكل النقدي للنفقة:

إن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع فقد كانت الوظائف العامة غير مأجورة ويمنح الشخص الذي يقوم بهذه الخدمة شيء عيني أو معنوي كمنحة جزء من أملاك الدولة أو الألقاب أو الأوسمة ولكن نتيجة لاستخدام النقود في الاقتصاديات المعاصرة، حيث انتهى عصر الاقتصاد العيني

---

[1] سوزي علي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعية، الجريدة للنشر، الإسكندرية، 2000،ص27.

[2] أحمد زهير شامية، المالية العامة، دار الزهران للنشر، ط1، عمان 2012، ص43.

[3] حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2007، ص119.

[4] السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة،2003، ص57.

[5] عبد اللطيف سميرة، عزلي صبيحة، مهدي سامية، الميزانية العامة للدولة إعداد، تنفيذ، مراقبة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، 2005،ص 51.

[6] محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد غرام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، للنشر والطباعة، عمان، 2007، ص 118.

وأسلوب المقايضة في التبادل، فقد تم إحلال الأسلوب النقدي للدفع في جميع المعاملات الحكومية، ولهذا الأسلوب عدو مزايا خاصة في المعاملات الحكومية أهمها:

- تحقيق العدالة في توزيع الأعباء بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العامة.
- عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته.
- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم.

فالطابع النقدي للنفقة العامة يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات وسلع استهلاكية تحتاجها للقيام بنشاطها كدفع مرتبات وأجور العاملين ودفع مستحقات الموردين والمقاولين، والإنفاق على الجيش وقوات الأمن والإنفاق على الخدمات والمرافق العامة، ولذلك لا يعد من قبيل النفقة العامة ما تدفعه الدولة بصورة عينية كتقديم خدمات دون مقابل كالإعفاء عن السداد إيجار المساكن أو نفقات العلاج والتعليم أجور المواصلات بالنسبة لبعض موظفي الدولة.

2. صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام أو عن وظيفة عامة:

لقد اعتمد الفكر المالي للتفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة معيارين هما:[1]

1.2 المعيار القانوني:

يعتبر هذا المعيار نفقات العامة بأنها تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة أي أشخاص القانون العام وهي الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة، وبالتالي فإن النفقات الخاصة وهي الأفراد والشركات والجمعيات وغيرها من المؤسسات الخاصة فطبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويعتمد في ذلك على السلطات الآمرة أي على القوانين أو القرارات الإدارية، بينما يهدف الثاني إلى تحقيق منفعة خاصة تعتمد على عقود القانون الخاص التي تقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين.

من الملاحظ أن هذا المعيار استند على أمور قد تتفق وطبيعة الدولة الحارسة الذي اقتصر دورها على القيام بالأعمال لدى الجيش والدفاع والعدالة عض المرافق العامة، التي تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة، ويستلزم بذلك السلطات الآمرة، ولكن مع تنقل الدول من الحارسة إل المتداخلة ثم المنتجة، فأصبحت الدول تقوم بأعمال كثيرة خرجت عن هذا المعيار مثل النقل والمواصلات، الزراعة، التجارة، الصناعة والبنوك.....الخ وبالتالي عدم الاعتماد على هذا المعيار القانوني للتفرقة وبالتالي اللجوء إلى معيار أخر

[1] محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد غرام ، مرجع سبق ذكره، ص 119.

أكثر دقة، كما اعتمد مؤيد هذا معيار على أن النفقة العامة هي تلك التي تصدر من الأشخاص العامة، ويصرف النظر عن طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها.

2.2 المعيار الوظيفي:

ويعتمد هذا المعيار عن طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد، فاعتمد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية واجتماعية للدولة فتعتبر النفقة العامة حسب هذا المعيار التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية.

وعلى ذلك فليس كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة، وعلى العكس من ذلك تعتبر نفقات عامة تلك التي تقوم بها الأشخاص الخاصة التي تفرضها الدولة استخدام بعض السلطات السيادية، ولهذا يرى بعض الكتاب ضرورة الآخر بتعريف واسع للنفقة العامة بحيث كل النفقات التي تقوم بها القطاع العام أي يشمل النفقات التي تقوم بها الدولة والهيئات العامة القومية والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة والمشروعات العامة.

بالاعتماد على المعيارين السابقين معا تعتبر النفقة العامة هي تلك التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام، فالمبالغ التي ينفقها الأفراد الطبيعيون في مجال الخدمة العامة للمجتمع مثل التبرع ببناء مدرسة أو مستشفى لا يعتبر نفقة عامة حيث يشترط أن تخرج النفقة العامة من الذمة المالية لأحد أشخاص القانون العام.

3. هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة:

أي تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات تمت جبايتها من الأفراد ويعتبر مفهوم الحاجة العامة أمرا نسبيا يختلف من مجتمع لآخر حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع ولهذا تركت هذه الأمور للمجالس النيابية التي تمثل الشعب لتحديد الحاجات العامة للشعوب من أجل عدم إساءة استعمالات النفقات العامة والمحافظة على المال العام.

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقة

تتميز النفقة العامة بظاهرة عامة هي اتجاهها المستمر في الزيادة ولظاهرة زيادة النفقة العامة أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية.

المطلب الأول:أسباب تزايد النفقات

هناك نوعان من أسباب تزايد النفقات هي:

أسباب ظاهرية – أسباب حقيقية

1. الأسباب الظاهرية:

ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة إلى ثلاث عوامل رئيسة:

1.1. تدهور قيمة النقود:[1]

يقصد بتدهور قيمة النقود، انخفاض قوتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل، وهي الظاهرة التي يمكن أن تفسر ارتفاع أثمان السلع والخدمات ومن الملاحظة بصفة عامة أن قيمة النقود آخذة في الانخفاض بصورة مستمرة وان كانت نسبه التدهور تختلف من دولة إلى أخرى .

ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور، فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد اكبر مما تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، فالزيادة هنا في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.

[1] سوزي عدلي ناشد،مرجع سبق ذكره، ص 65.

2.1. اختلاف طرق المحاسبة المالية:[1]

كان المجتمع فيما مضى أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة ومن ثم لم تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها.

ومع إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة، الذي يقضى بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها – دون تخصيص– في الميزانية العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل ولم تكن تظهر في الميزانية، ومن ثم فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية اقتضتها تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.

3.1. زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانه: [2]

قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها، ويترتب على هذه الزيادة بطبيعة المال زيادة في حجم النفقات العامة إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي، ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، في هذه الحالات إذا تأثرت بالزيادة فإن الزيادة تكون حقيقية أما إذا تزايد الإنفاق لمجرد مواجهة التوسع الكائن في مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان، دون أن يمس السكان الأصليين فهنا تكون الزيادة في الإنفاق العام مجرد زيادة ظاهرية، ويعد السبب الأول المتمثل في تدهور قيمة النقود من أهم أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة.

2. الأسباب الحقيقية

يقصد بالزيادة الحقيقة للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات بالإضافة إلى زيادة عبء التكاليف العامة بنسبة ما، وترتبط الزيادة في هذه الأخيرة غالبا بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين (زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة).

وترجع الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لأسباب متعددة مذهبية، اقتصادية، اجتماعية، إدارية، مالية وسياسية وسنتناول كل سبب من هذه الأسباب على التوالي:

---

[1] فتحي احمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 86.

[2] لوني نصيرة، ربيع زكرياء، محاضرات في المالية العامة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013-2014، ص 22.

1.2. الأسباب المذهبية:[1]

ويقصد بها الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من الدولة الحارسة إلى المتدخلة، فعد الحرب العالمية الثانية سادت الفلسفة التدخلية، مما أدى إلى زيادة تدخل الدولة في الرأسمالية على وجه التحديد في الحياة الاقتصادية وقيامها بالعديد من الأنشطة التي كانت تعد من قبيل النشاط الخاص،مما ترتب عليه زيادة في حجم النفقات العامة زيادة مطلقة بالنسبة إلى الدخل القومي في ذات الوقت، ولم يكن الحال مختلفا في الدول الاشتراكية، حيت تنتشر الإيديولوجية الجماعية وتقوم الدولة بكافة العمليات الإنتاجية مما يترتب عليه زيادة في النفقات العامة إلى درجة تطابقها مع الدخل القومي.

2.2. الأسباب الاقتصادية

من أهم الأسباب الاقتصادية زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة، والدورة الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية فزيادة الدخل القومي يمكن الدولة من زيادة ما تقتطعه منه في صورة تكاليف وأعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها بغض النظر عن تزايد وتنوع الضرائب المقررة أو ارتفاع سعرها، والجدير بالذكر أن زيادة الإيرادات يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في الأوجه المختلفة، كذلك التوسع في القيام بالمشروعات العامة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة والغرض من القيام بها إما الحصول على موارد للخزينة العامة أو التنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار، وبصفة عامة توجيه النشاط الاقتصادي بوجهة معينة بحسب المذهبية السائدة في الدولة، ومن ناحية أخرى فإن الكساد بكل آثاره الضارة يحتم على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق لزيادة مستوى الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يسمع بتحقيق العمالة الكاملة في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وأخيرا فإن التنافس الاقتصادي الدولي أيا كانت أسبابه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادي للتشجيع المشروعات الوطنية على تصدير ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية، وإما في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود، من أجل الجودة في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 67.

3.2. الأسباب الاجتماعية:[1]

مع زيادة عدد السكان وتركزهم في المدن والمراكز الصناعية تزايد حجم النفقات العامة لمواجهة زيادة الطلب على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية أو خدمات النقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء والأمن العام ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف، أضف إلى ذلك زيادة الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ومن ثم زيادة وعي الأفراد بحقوقهم فأصبحوا يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم تعرفها من قبل كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها، وقد ترتب على ذلك زيادة النفقات العامة بصورة عامة.

4.2. الأسباب الإدارية:[2]

يؤدي سوء التنظيم الإداري وعدم مجاراته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي وتطور وظائف الدولة والإسراف في عدد الموظفين وزيادة تهم حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة (أثاث، مكتبات....الخ) إلى زيادة الإنفاق العام بصورة ملحوظة بل وأكثر من ذلك يمثل عبئا إضافيا علة موارد الدولة، والزيادة في هذا الصدد وأن كانت حقيقية إلا أن غير منتجة إنتاجا مباشرا وبتعبير آخر فهي وعلى الرغم من كونها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على الأفراد لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقة للنفع العام.

5.2. الأسباب المالية:

تتمركز هذه الأسباب في أمرين هامين:

أولا: سهولة الاقتراض في العصر الحديث مما أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى القروض على ما يلزمها لسداد أي عجز في إيراداتها، مما يترتب عليه زيادة حجم النفقات العامة لأن خدمة الدين يستلزم دفع الأقساط والفوائد.

ثانيا: وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغض معين مما يؤدي إلى تشجيع الحكومة على الإنفاق سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية وتتجلى خطورة ذلك في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها لأنه من الصعوبة مطالبة الدولة بخفض كثير من بنود الإنفاق العام.

---

[1] محمد حلمي، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[2] نفس المرجع، ص ص99-100.

6.2. الأسباب السياسية:[1]

يترتب على انتشار مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية زيادة اهتمام الدولة بطبقات محدودة من الدخل وكفالة كثيرة من خدماتها، أضف إلى ذلك أن النظام الحربي يدفع الحزب الحاكم إلى التوسع في المشروعات الاجتماعية إرضاء للناخبين وإلى الإكثار من تعيين الموظفين إرضاء لأنصاره مما يترتب عليه زيادة في النفقات العامة، ومن جهة أخرى تزايدت النفقات العامة بسبب اتساع حجم التمثيل الدبلوماسي لازدياد عدد الدول المستقلة وظهور منظمات دولية متخصصة وغير متخصصة ومنظمات إقليمية متعددة، وكذلك بسبب ما تقتضيه العلاقات الدولية من واجبات يتحتم على الدول القيام بها كتقديم المساعدات والمنح المادية للدولة الأجنبية أو رعاياها.

وأخيرا تشتغل النفقات العسكرية بندا هاما في التزايد المطرد للنفقات العامة، ويرجع ذلك إلى التقدم التكنولوجي السريع في هذا المجال مما يدفع الدولة لإنفاق مبالغ طائلة تمدها بأحدث الأساليب والمخترعات العسكرية بهدف حماية منشآتها ومواطنيها من خطر الغزو الخارجي، أضف إلى ذلك ما تستلزمه الحروب من تمويلات مالية ضخمة ليس فقط أثناء الحرب بل أيضا في أعقابها كدفع التعويضات والإعانات ومعاشات لضحايا الحرب من المحاربين القدماء وأسر الشهداء وكذلك نفقات إعادة تعمير ما دمرته الحرب ودفع أقساط فوائد الديون التي عقدتها الدولة أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية، وأيا كانت الأسباب التي تؤدي إلى التزايد المطرد في النفقات العامة فمن الضروري أن تكون الإيرادات العامة على درجة من المرونة تسمح بتغطية هذه الزيادة في النفقات.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقة العامة

تتعدد النفقات العامة وتزداد أنواعها كلما تدخلت الدولة واتسع نشاطه، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تقسيم هذه النفقات إلى أقسام مميزة مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائما على مبادئ واضحة ومنطقية وسنتطرق إلى دراسة هذه التقسيمات كالآتي:[2]

1. التقسيم العلمي للنفقات العامة:

يقصد بالتقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد،[3]بحيث يمكن تقسيم النفقات ومن وجهات نظر مختلفة

[1] فتحي أحمد ذياب، مرجع سبق ذكره، ص ص 91.88.

[2] طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفراء للنشر، عمان، 2003، ص 20.

[3] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

لأقسام متنوعة، فيمكن تقسيمها من حيث دوريتها، من حيث أغراضها من حيث الهيئة التي تقوم بها وكذلك من حيث طبيعتها

1.1. التقسيم الدوري للنفقات العامة:

تقسم النفقات من حيث تكرارها الدوري ومدى انتظامها إلى نوعين:[1]

النفقات العادية – النفقات الغير عادية

- **النفقات العادية:**

ويقصد بها تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا و بشكل منتظم سنويا، دون أن يغني هذا الانتظام والتكرار تبات مقدار النفقة أو تكرارها بنفس الحجم ذاته ومثالها الرواتب والأجور، نفقات الصيانة، ويلزم لتغطيتها الإرادات العامة العادية من أملاك الدولة،الضرائب والرسوم.

- **النفقات الغير عادية:**

ويقصد بها تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تمييز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة ومثالها النفقات الاستثمارية الضخمة، نفقات حروب والنفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية من الفيضانات والزلازل ويتم تمويلها من الإيرادات العامة غير العادية كالقروض والإصدار النقدي، فالتقسيم الدوري للنفقات يقوم على أساس نسبي فهو يستند إلى قاعدة تعتمد على التكرار السنوي للنفقة العامة فإذا نظرنا إلى النفقات العامة بالاعتماد على فترة اكبر من سنة ،فان العديد من النفقات العمة غير عادية، تتحول إلى نفقات عامة عادية، بخاصة إذا ما أخدنا في الحسبان أن الاتجاه الحديث في بعض الدول هو وضع خطط مالية لفترات تزيد عن السنة ،كالنفقات الاستمرارية إلى تغيير لازمة على الدوام و يتكرر ظهورها في كل ميزانيات و البرامج الاقتصادية .

يضاف إلى ذلك أن بعض النفقات غير العادية تحولت إلى نفقات عادية، كالنفقات العسكرية التي تتكرر سنويا بسبب التوتر الدولي مما يجعل اعتبارها نفقات متكررة بسبب ظهورها المستمر سنويا.

2.1. التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

تقسم النفقات حسب الوظائف التي تؤديها الدول إلى نفقات إدارية، اقتصادية و إلى نفقات اجتماعية.

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، ط3، عمان، 2007، ص 21.

- **نفقات الإدارية:**

وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق من مرتبات الموظفين، أجور العمال والمستلزمات الإدارية الحكومية، لكي تكون قادرة على أداء الخدمات العامة على أكمل وجه، كما تتضمن نفقات الدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي.

- **نفقات اجتماعية:**

وهي تتضمن النفقات اللازمة للقيام بالخدمات الاجتماعية، كالمبالغ المخصصة للخدمات الصحية، الضمان الاجتماعي إضافة إلى المبالغ التي تنفق على بعض الفئات الاجتماعية المحرومة والأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود.

- **نفقات اقتصادية:**

وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف تزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية مثل النقل والمواصلات، محطات توليد الطاقة، الري، الصرف الصحي وكذا مختلف الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة.

3.1. تقسيم النفقات العامة من حيث السلطة القائمة بها:

يعتمد تقسيم النفقات العامة هنا من نطاق سريان النفقة العامة هنا من نطاق سريان النفقة العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع كافة أو سكان إقليم معين داخل الدولة من النفقة العامة، ووفقا لهذا المعيار يمكن تقسيمها إلى نفقات وطنية ونفقات محلية.

- **النفقات الوطنية**

تكون النفقات الوطنية إذا وردت في ميزانية الدولة وتولت الحكومة القيام بها[1]،أو هي النفقات التي من شأنها أن تخدم المرافق العامة التي يعم نفعها جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الموقع الجغرافي الذي يعيشون فيه في حدود الدولة المعنية مثل: نفقات الدفاع، العدالة وغير ذلك من النشاطات المركزية للدولة.[2]

[1] حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 10.

[2] عادل لأحمد حشيش، أساسيات المالية، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1992، ص 66.

- **النفقات المحلية(الإقليمية):**

هي النفقات التي تقوم بها الولايات ومجالس الحكم المحلي كالمجالس، المحافظات، المدن، القرى والتي ترد في ميزانية هذه الهيئات[1]، ويتسم هذا النوع من التقسيم بأهمية خاصة في البلديات ذات المساحات الشاسعة التي تهتم بتطبيق النظام المركزي لإعطاء الفرصة لإدارة شؤونهم المحلية بالطريقة التي يريدونها دون تدخل يذكر من السلطات المركزية، وكلما توسعت الدولة في موضوع اللامركزية كلما ازدادت نسبة النفقات المحلية بالنسبة لنفقات الدولة العامة ومن ثم ازدادت أهميتها وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

4.1. معيار التأثير في الدخل الوطني:

تنقسم النفقات من حيث التأثير على الدخل الوطني أي القدرة الشرائية إلى نفقات حقيقية وأخرى تحويلية كالتالي:[2]

- **النفقات الحقيقية:**

ويعني بالنفقات الحقيقة تلك المبالغ التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات لإقامة المشاريع التي تشبع العامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، وكذلك شراء السلع، الخدمات اللازمة لإدارة المرافق العمومية وأجهزة الدولة.

- **النفقات التحويلية:**

وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف توزيع الدخل الوطني دون أن تكون لها مقابل من أداء خدمة أو زيادة في الثروة الوطنية كالإعانات الاجتماعية ومعاشات الضمان الاجتماعي.

إن هذا النوع من النفقات العامة ينقل في الحقيقة جانب من دخول الأفراد أصحاب الدخول المرتفعة عن طريق سحبه بوسيلة الضرائب إلى فريق المواطنين أصحاب الدخول المحدودة وتنقسم النفقات التحويلية بدورها إلى ثلاث أقسام:

---

[1] علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة العامة، الكويت، د.س، ص 44.

[2] علي العربي، عبد المعطي عساف، مرجع سبق ذكره، ص ص45،46.

- **النفقات التحويلية الاقتصادية:**

وهي الإعانات التي تمنح للمنتجين حتى يمكن تخفيض أسعار السلع التي يقومون بإنتاجها والتحويل هنا القدرة الشرائية من المنتجين لصالح المستهلكين وكذلك منح إعانات الاستثمار والامتيازات الضريبية.

- **النفقات التحويلية الاجتماعية:**

وتهدف إلى رفع مستوى المعيشة للطبقات المحرومة مثل الإعانات مثل إعانات المرض، الشيخوخة والبطالة.

- **النفقات التحويلية المالية:**

وهي النفقات اللازمة لخدمة الدين العام واستهلاكه.

المطلب الثالث: آثار تزايد النفقة العامة

إن التوسع في النفقات بمختلفة أنواعها ينتج آثارا متعددة في مختلف الميادين فالنفقات العامة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة، كما تؤثر على النشاط الاقتصادي عن طريق تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك الوطني وإعادة توزيع الدخل الوطني وهذه الآثار تعرف بالآثار المباشرة للنفقات العامة وهناك أيضا أثار غير مباشرة للنفقات العامة تنتج من خلال دورة الدخل.

1. الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

للنفقات العامة آثار على الناتج الوطني وكذلك توزيع الدخل كما لها آثار على الاستهلاك سنتطرق إليها فيما يلي:[1]

1.1. اثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني

تؤدي بعض النفقات العامة المباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني مثل النفقات الاستثمارية، والإعانات الاقتصادية التي تدفعها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية، ومن النفقات الاستثمارية أثمان معدلات الإنتاج وتكاليف إقامة المصالح وغير ذلك مما يضطر الدول إلى إنفاقه وخاصة في الدول النامية والدول التي تسعى إلى إقامة الصناعات المختلفة.

[1] علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر،الجزائر، 2010-2011، ص-ص 58-64.

ومن النفقات العامة التي يترتب عليها زيادة الإنتاج الوطني الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة للمشروعات الخاصة والعامة لتحقيق إغراض معينة من أبرزها الإغراض الاقتصادية، ومن الأهداف التي تتبناها الدولة من المساعدات الاقتصادية محاربة التضخم وتخفيض الإثمان وخاصة تخفيض إثمان بعض السلع الضرورية بهدف تخفيض نفقات المعيشة للطبقات الفقيرة ما يترتب عليه من اثر على إنتاج هذه السلع، ولم يقف الغرض من المساعدات الاقتصادية عند هذا الهدف في العصر الحديث بل أصبحت مساعدات الدول الاقتصادية تهدف أيضا إلى زيادة الإنتاج الوطني إما عن طريق المشروعات الصناعية الضرورية للتنمية الاقتصادية التي لا يمكن الاستمرار بدون مساعدات حكومية، وإما عن طريق تعويض المشروعات ذات النفع العام مما تقدمه من خدمات استثنائية للجمهور رغبة في استمرار هذه الخدمات، كما تهدف المساعدات الاقتصادية إلى سد العجز في بعض المشروعات ذات النفع العام ضمانا لاستمرار الخدمة ونموها ومثال ذلك: ما تقدمه الدولة من مساعدات للشركات في بعض السنوات التي ينتهي فيها نشاطها بعجز مالي نتيجة لعدم حصولها على إيرادات تغطي نفقاتها.

وكذلك قد تقدم الدولة المساعدات الاقتصادية لتشجيع التصدير على نحو ما سبق مما يترتب عليه التوسع في الإنتاج، ويترتب على النفقات الاجتماعية أثرها على زيادة الإنتاج الوطني كما أن الدولة التي تعاني من نقص عدد السكان نقصا يؤثر على الإنتاج الوطني تتولى عن طريق الإنفاق العام تشجيع زيادة النسل، وكذلك يترتب على النفقات الاجتماعية التي تقدمها الدولة في صورة إعانات نقدية للبطالة والعجز والشيخوخة زيادة في إنتاج السلع الاستهلاكية إذ يترتب على هذه الإعانات النقدية زيادة الطلب على هذه السلع، الأمر الذي ينتج أثره على إنتاجها.

2.1. أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل الوطني:

تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني بين المواطنين بوسائل متعددة، فهي تمارس عن طريق إصدار القرارات الإدارية المباشرة التي تحدد الأثمان لعوامل الإنتاج أو أثمان المنتجات إعادة التوزيع للخل الوطني، وإلى جانب هذه الوسيلة الإدارية فإن الدولة يمكنها عن طريق الأدوات المالية تحقيق هذا الهدف فيمكنها إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق الإيرادات العامة، كما يمكنها من تحقيق ذلك أيضا عن طريق النفقات العامة عن ما يترتب على إنفاقها من آثار، ويتمثل إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق النفقات العامة في الفرق بين ما يدفعه الفرد للدولة من ضرائب ورسوم وأعباء عامة وبين ما يعود عليه من منفعة نتيجة إنفاق الدولة العام فإذا انتهى الفرق لصالح طبقة أو فئة بأن كان ما تحصل عليه من منافع يتجاوز في قيمة ما تتحمله من الأعباء العامة فّإن هذا يعني أن الدخل الوطني قد أعيد توزيعه بواسطة النفقات العامة لصالح هذه الطبقة أو الفئة من النفقات العامة تقل عن ما تتحمله من الأعباء

العامة فإن هذا يعني أن النفقات العامة قد ترتب عليها إعادة توزيع الدخل الوطني على حساب هذه الطبقة أو الفئة ولصالح فئة أو طبقة أخرى.

3.1. أثر النفقات العامة في الاستهلاك:

يتجه جانب من الإنفاق العام لشراء سلع استهلاكية كالنفقات العامة التي ترصدها الحكومات لتقديم بعض الوجبات الغذائية في المدارس والمستشفيات والسجون وشراء السلع الاستهلاكية اللازمة للجيش من ملابس ومواد غذائية وكذلك المبالغ التي ترصد لشراء السيارات وغيرها من الأدوات اللازمة للإدارات والمصالح الحكومية لذلك فإن هناك أثر محققا على الاستهلاك الوطني نتيجة لما توزعه الدولة من دخول وعلى وجه الخصوص الدخول التي توزع على الطبقات الفقيرة وكذلك نفقات الخدمات الاجتماعية وإعانات البطالة وإعانات الزواج والأولاد فهذه الدخول التي ينقلها الإنفاق العام إلى الطبقات منخفضة الدخل بالإضافة إلى بعض الإعانات التي تقدمها الدولة للمنتجين لتخفيض أسعار بعض السلع الضرورية والتي يترتب عليها زيادة الإقبال على السلع الاستهلاكية لشدة ميل الطبقات الفقيرة إلى الاستهلاك عموما بسبب ظروف معيشتها وإحساسها بالحرمان.

2. الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:

تحدث النفقات العامة أثارا غير مباشرة على الاستهلاك وعلى الإنتاج من خلال الأثر الخاص بعاملي "المضاعف" و"المعجل" ويطلق على أثر المضاعف "الاستهلاك المولد" كما يطلق على أثر المعجل "الاستثمار المولد" وهما كالآتي:[1]

1.2. أثر المضاعف: d'effet multiplicateur

يعد "كاهن" أول من ادخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية ويعني أن زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية لكن بمقابل مضاعفة يمكن تحديدها في ضوء ما تؤدي إلى الزيادة في الاستثمار، من توالي الإنفاق على الاستهلاك وهذا ما يعرف ب "مضاعف الاستثمار" غير أن الفكر الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع فكرة المضاعف وتحليل أثره ليس فقط بالنسبة للاستثمار ولكن بالنسبة للظواهر الاقتصادية الأخرى مثل الاستهلاك، الإنفاق العام وبالتالي فإنه يمكن تعميم نظرية المضاعف على هذه الظواهر أيضا ولتوضيح ما تقدم فإن من المعلوم أن النفقات

[1] بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص ص62.

العامة تؤدي إلى توزيع دخول يستفيد منها الأفراد في صورة مرتبات أو أجور أو فوائد أو أثمان للمواد الأولية، وهؤلاء يخصصون جزءا من هذه الدخول للاستهلاك ويقومون بادخار الباقي طبقا للميل الحدي للاستهلاك أو الميل الحدي للادخار، فالجزء الذي يخصص للاستهلاك لا يؤدي إلى توزيع دخول جديدة تذهب بدورها إلى الاستهلاك والادخار وهكذا تستمر حركة توزيع الدخول خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج، الدخل، الاستهلاك، وبعبارة أخرى فإننا نجد أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى سلسلة متوالية من الإنفاقات التي تتناقص طبقا للميل الحدي للاستهلاك ولكنها مجموعات تزيد عن كمية الإنفاق الأولي وهذا ما يعرف بأثر المضاعف.

2.2. أثر المعجل: d'effet accélérateur

يعرف المعجل بأنه العلاقة بين الاستثمار ومعدل التغيير في الإنتاج الجاري، وتفصيل ذلك أن الإنفاق العام، تؤدي زيادة الطلب على السلع النهائية الاستهلاكية مما يدفع منتجي هذه السلع إلى زيادة إنفاقهم الاستثماري لإنتاج تلك السلع التي ازداد الطلب عليها بمعدل أكبر ويمكن حساب المعجل بقسمة التغير في الاستثمار(الزيادة) على التغير في الإنتاج الوطني.

المبحث الثالث: قواعد النفقات

إن سلامة مالية الدولة تقتضي التزام مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام عند قيامها بالإنفاق العام باحترام بعض المبادئ أو الضوابط، وحتى يحقق هذا الإنفاق آثاره المنشودة من إشباع الحاجات العامة يجب إن تستهدف النفقات العامة تحقيق اكبر قدر من المنفعة القصوى للمجتمع من ناحية وان تم هذا عن طريق الاقتصاد في النفقات العامة من ناحية أخرى.

المطلب الأول: قاعدة المنفعة القصوى للمجتمع [1]

إن تحقيق اكبر قدر من المنفعة العامة يعني بالدرجة الأولى ألا توجه النفقة العامة لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر نظرا لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اجتماعي، كما يعني أيضا أن ينظر إلى المرافق والمشروعات العامة نظرة إجمالية شاملة بتقدير احتياجات المرافق والمشروعات وأوجه الإنفاق الأخرى، ويستوجب تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة أن توزع مبالغ النفقات العامة بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من وجوه الإنفاق مساوية للمنفعة الحدية المترتبة على النفقة الحدية في كافة الوجوه الأخرى، ولاشك أن معرفة مبلغ الإنفاق العام الذي ينفق علة وجه معين له فائدته حتى ولو استحال قياس المنفعة التي تعود على المجتمع منه، وتتمثل هذه الفائدة في إفساح المجال أمام الرأي العام والسلطة التشريعية لمراقبة الحكومة وهي بصدد توزيع مبالغ النفقات بين وجوه الإنفاق المختلفة.

المطلب الثاني: قاعدة الاقتصاد[2]

تضمن قاعدة الاقتصاد بوصفها إحدى قواعد الإنفاق العام الابتعاد عن التدبير والإسراف في الإنفاق فيما لا مبرر له، ومن الطبيعي أن هذه القاعدة لازمة للقاعدة الأولى فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يجب أن يتم بأقل تكلفة ممكنة، وبعبارة أخرى تحقيق أكبر قاعدة بأقل نفقة ممكنة، إذا كان الاقتصاد في الإنفاق لا يعني الحد منه أو التقليل منه إذا قامة الدواعي الجديدة التي تبرره، فإن التبذير أو الإسراف وهو يندرج تحت وصف يؤدي في حالة وقوعه إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى أوجه أخرى تكون الفائدة المتحققة أكبر وأجدى وفضلا عن ذلك فانه يضعف من الثقة العامة في مالية الدولة ويعطي المكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب من دفعها.

---

[1] د محمد خالد المهياني، المالية العامة، دار المحدية، جامعة الجزائر،2013، ص ص 22،23.

[2] د عادل فليح العلي، مالية دولية، دار زهران للنشر، عمان، 2012، ص ص 100، 102.

وحتى يمكن إدراك الوفر في التكاليف وتحقيق الرشد في الإنفاق يتطلب الأمر أن تتوافر لدى الدولة رقابة مالية حزمة يمتد نضرها وسلطانها إلى كل بند من بنود الإنفاق يقف وراءها رأي عام وتظهر أهمية ذلك لان القائمين بالإنفاق يتصرفون في أموال لا تخصهم من ناحية وقد يتصرفون في أموال ضخمة قد تغري بالبذخ والتبذير، ومن مظاهر التبذير في كثير من الدول لا سيما النامية منها زيادة عدد الموظفين أو العاملين بشكل عام عن الحاجة الحقيقية لمتطلبات العمل من الأجهزة الإدارية والإسراف في شراء الأجهزة الغير ضرورية لمجرد التقليد والمحاكاة وعدم الاستخدام العقلاني لها ومن ثم تطلعها نتيجة عدم صيانتها ثم الاستعاضة عنها بأجهزة أخرى ككثرة عدد السيارات أو سوء استخدامها ما يؤدي إليه ذلك من نفقات باهضة لتغطية متطلبات صيانتها، وقودها وأجورها

المطلب الثالث: قاعدة الضمانات[1]

وتعني هذه القاعدة ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة أو أن يحصل الارتباط بصرفه إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة أي موافقة السلطة التشريعية وخاصة النفقات العامة هي مبالغ ضخمة المنعة العامة لإشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة العامة، تظهر أهمية هذه القاعدة باعتبارها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين قاعدة المنفعة القصوى للمجتمع وقاعدة الاقتصاد(التدبير) والتأكد من استمرار تحقيقها من كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة وهو يتمثل في احترام الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام بواسطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها(إدارية، برلمانية، محاسبية)، ففيما يتعلق بالقوانين الإجرائية للإنفاق العام فان القوانين المالية في الدولة تتضم كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة أو إجراؤها فتحدد السلطة التي تأذن بالإنفاق وتوضع خطوات الصرف والإجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدى النفقة العامة في موضعه ويترتب عليها فعلا النفع العام الذي تستهدفه لسداد الحاجات العامة وعلى ذلك فان تقنين النشاط المالي الإنفاقي للدولة يستوجب أن تكون نفقاتها العامة مستوفية للإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو في الميزانية والقوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى، عمالها والاهتمام بالمظاهر والزخارف في الأبنية الحكومية والمبالغة في شراء الأثاث من حيث الكم والنوع واتجاه بعض الدوائر إلى الإستراد من الخارج ولما يكلفه ذلك من عملة أجنبية ذلك أن فكرة الاقتصاد هي حسن التدبير الذي يتسع نطاقه لكل إنفاق رشيد مع مجانية التدبير والتريث في الإقدام على نفقات جديدة مع التخصيص الدوري للنفقات القائمة، فالاقتصاد يعني إنفاق ما يلزم إنفاقه من أموال مهما بلغت كميته على جوهر الموضوع وتجنب الإنفاق على الجوانب التي لا تدخل كعنصر أساسي في الموضوع، فالإنفاق على مصنع لتسليح مهم وضروري جدا لكن الإنفاق على

[1] بن نوار بومدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 57،58.

الكماليات غير الضرورية داخل هذا المصنع تبذير لا مبرر له وهو يتنافى مع قاعدة الاقتصاد في الإنفاق.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا في هذا الفصل لمختلف جوانب النفقات تبين لنا أنها وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها تسعى الدولة من خلال تسيير نفقاتها العامة على اختلاف أنواعها وتقسيميها إلى تحقيق النفع العام وإشباع حاجات المواطنين ولو بالحد الأدنى الذي يضمن بقاء هذه الدولة، ونظرا لازدياد نشاط الدولة اتسع بذلك دائرة الإنفاق العام وتحديد ميادينه، لذا يجب على الدولة أن تراعي حدود معنية وهي العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة حيث تسعى الدولة من خلالها ترشيد الإنفاق وزيادة فعاليته، يترتب على قيام الدولة بالإنفاق العام دورا واسعا وآثارا هامة تتعلق بمختلف جوانب التوسع في النفقات العامة يؤدي إلى التأثير على الاقتصاد الوطني وعلى كافة جوانب المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مالية.

الفصل الثاني:

قطاع

المحروقات في

العالم والجزائر

تمهيد

بلغ قطاع المحروقات دورا مهما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في المحروقات حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من90%من إيرادات الجزائر والتي تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية، ولهذا يعتبر قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري فهو يمثل ثلث الناتج الإجمالي للبلد ويمده بثلثي موارد ميزانيتها العامة، وقد تفطنت الجزائر منذ الاستقلال لمدى أهمية النفط في التطور الاقتصادي وتحقيق الرفاهة الاجتماعية فقامت الجزائر بتبني إستراتيجية شاملة لاستغلاله في تحقيق التنمية الشاملة.

وتناولنا في هذا الفصل المحروقات في العالم والجزائر حيث تناولنا في المبحث الأول قطاع المحروقات في العالم إذ تطرقنا إلى خصائصه وأسباب انخفاض أسعاره بالإشارة إلى أهم انعكاسات هذا الانهيار، أما بالنسبة للمبحث الثاني تناولنا الجباية البترولية في الجزائر مفهومها، خصائصها، أهميتها ومكوناتها بالإضافة إلى أنواعها وآثارها السلبية، أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى قطاع المحروقات في الجزائر من حيث تطور عائداته وأهميته في الاقتصاد الجزائري، الفوائض النفطية وأشكال استثمارها.

المبحث الثالث: قطاع المحروقات في العالم

تلعب المحروقات دورا مهما في تمويل الاقتصاد العالمي وتبعا لذلك فإن المحروقات تعتبر في المراتب الأولى للإيرادات العامة للدولة.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص نشاط قطاع المحروقات في العالم

" تعتبر المحروقات من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر فقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية، الاقتصادية والدولية وتأتي الأهمية الإستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدولة المنتجة له "

ويتميز نشاط قطاع المحروقات بصفة عامة بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي النشاطات، ومن هذه الخصائص ما يلي:[1]

1- تمركز الإنتاج:

يتمركز الإنتاج العالمي من المحروقات في عدد قليل من البلدان حيث يمثل إنتاج دول الشرق الأوسط، وأمريكا الشمالية أزيد من 40% الإنتاج العالمي، وهذا التمركز مشرع للارتفاع أكثر في المستقبل وذلك لان الاحتياطات الرئيسية تتمركز هي الأخرى في عدد قليل من البلدان، حيث تملك خمسة بلدان وهي السعودية، الكويت، الإمارات، العراق وإيران ما مقداره 50% من حجم الاحتياطي العالمي

2- تباعد مراكز الإنتاج و الاستهلاك:

يتميز نشاط قطاع المحروقات أيضا بخاصية تباعد مراكز الإنتاج والاستهلاك الرئيسية عن بعضها البعض حيث تعتبر أمريكا الشمالية ودول الاتحاد السوفييتي سابقا مراكز الإنتاج واستهلاك رئيسية في آن واحد، وهو مت يسمح لهذه المناطق في الحصول على قسم هام استهلاكها على مسافات قريبة نسبيا

3- **احتمالية الاستكشاف:**

[1] بلقاسم سراري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصاد الدولي الجديد وفي أفق الانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007- 2008، ص- ص 16.14.

إن من أهم خصائص الصناعة النفطية الطابع الاحتمالي لعمليات الاستكشاف، إذ ليس من المؤكد أن تكون نتائج كل عملية استكشاف ايجابية، وعليه تضطر الشركات النفطية العاملة عادة إلى عدم تمركز نشاطها في منطقة واحدة، وتوزيع جهدها الاستكشافي على مناطق عديدة، من اجل التقليل من مخاطر الاستثمار والرفع من احتمال اكتشاف احتياطات جديدة، تعوض بها ما خسرته في المناطق التي كانت فيها نتائج الاستكشاف سلبية

4- ارتفاع كلفة الإستثمارات:

يحتاج الاستثمار في قطاع النفط إلى رؤوس أموال ضخمة، فالصناعة النفطية صناعة رأس مالية بامتياز ويستوي في ذلك الاستثمار في أنشطة القطاع البعدي كالتكرير، حتى وإن كان الاستثمار القبلي في الوقت نفسه هو الذي يتأثر بالقسم الأكبر من الاستثمارات، حيث يذهب أزيد من 50% من الإنفاق نحو هذا القطاع أي نحو الاستكشاف والإنتاج، فيما تذهب النسبة الباقية إلى أنشطة القطاع البعدي وهي عديدة كالنقل والتكرير والتوزيع.

5- **تمركز رأس المال:**

يعتبر القطاع النفطي أيضا بوجود عدد محدود من الشركات العاملة في القطاع مقارنة بعدد الشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقياسا إلى ضخامة القطاع في حد ذاته وهذه الوضعية هي نتيجة للظروف التاريخية الخاصة التي عرفتها الصناعة النفطية، حيث لم يساعد الوضع الاحتكاري الذي ساد من قبل في بروز شركات جديدة للقطاع من غير الشركات التقليدية، وبقيت هذه الأخيرة وحدها ناشطة بالقطاع وهو ما ساعدها على النمو إلى أن بلغت أحجام ضخمة جدا وأصبحت تحتل المراتب الأولى بين الشركات العالمية.

المطلب الثاني: أسباب انخفاض أسعار المحروقات

انخفضت أسعار المحروقات أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 بحيث انخفضت أسعار المعادن الأخرى أيضا ولكن بأقل حدة وهي عادة ما تتفاعل مع النشاط الاقتصادي العالمي وفي هذا الأمر دلالة على أن العوامل الخاصة بسوق النفط هي التي أدت إلى انخفاضه بشكل كبير ولقد تضافرت عدت

عوامل خاصة بسوق المحروقات هي التي أدت إلى الانخفاض الحالي الذي نشهده في أسعار النفط وهي متعلقة بالعرض والطلب وبعوامل توقعات مستقبلية وجيوسياسية أيضا وهي:[1]

1- عوامل العرض والطلب:

باختصار شديد وبعد نحو عقد ونصف العقد من لزمن ومن انهيار الأسعار منذ أواسط الثمانينيات من القرن العشرين بدأت الأسعار في الارتفاع منذ عام 2002 وبقيت مرتفعة خلال معظم العقد الماضي (أكثر من 100 دولار بالنسبة للبرميل الواحد منذ عام 2010) وذلك لسببين أساسيين هما ارتفاع الطلب في دول مثل الصين ونقص الإمدادات من دول كانت مضطربة سياسيا في الشرق الأوسط كالعراق وليبيا ونظرا لتأخر استجابة العرض للطلب أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار خلال العقد الماضي مما أدى إلى تحفيز الاستثمارات لاستخراج النفط من مكامن يصعب استخراجه منها من قبل ارتفاع التكلفة وفي الوقت نفسه بدا الطلب العالمي للنفط يتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو، والتباطؤ في الصين واسيا والتحسن في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى إعادة الإنتاج والإمدادات في كل من العراق وليبيا، وفي أواسط العام2014 بدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحو اكبر من الطلب وخلال هذه الفترة انخفضت الأسعار ليصل نفط برنت انهياره من 80 إلى 60 دولار بالنسبة للبرميل الواحد في أواخر ديسمبرعام2014 ليصل إلى مادون 50 دولار في جانفي 2015 ويبدو أن حالة عدم الاستقرار التي اكتنفت منطقة الشرق الأوسط منذ انفجار ثورة الربيع العربي وأبقت الأسعار مرتفعة فترة أطول مما ينبغي بموجب حقائق قوى العرض والطلب على ارض الواقع فلما استقرت إمدادات النفط نسبيا من المناطق المضطربة سياسيا في الشرق الأوسط بدأت الزيادة في المعروض من النفط في الأسواق مفاجئة، فادى إلى هبوط حاد في الأسعار.

2- قناة التوقعات المستقبلية:

إضافة إلى عاملي العرض والطلب كانت هناك قناة التوقعات المستقبلة بشان الوضع العام للسياسة النقدية في الولايات المتحدة وتأثيره في أسعار النفط والمعادن، وخلال العقد الماضي تنامي استخدامه بوصفه سلعة مالية للمتاجرة و المضاربة في أسواق المال وفي ظل التوقعات وبقرب رفع أسعار الفائدة في

[1] Rabah arezki etobivier blanchard "how the oiland gas boom is changing america" vox 2/10/2015 at https // w.w.w.vox.com 10/2/689271/how- the oil- and – gas boos- is- changing- amirica.

الولايات المتحدة والخروج من السياسة التوسعية غير التقليدية التي اتبعها الاحتياطي الأمريكي منذ انفجار الأزمة المالية عام 2008، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضة في مناطق رئيسية كمنطقة اليورو، اليابان فان ذلك يؤدي إلى أمرين احدهما رؤوس الأموال والمحافظ الاستثمارية وتوجيهها نحو الاستثمار في الأصول المالية مثل أذونات الخزينة والأخر ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي وهو ما يضعف الطلب في مناطق مستهلكة رئيسية متعلقة بالعالم مثل اليابان بالنسبة إلى انخفاض أسعار النفط.

المطلب الثالث: انعكاسات انهيار أسعار المحروقات على الاقتصاد العالمي:

لقد شهدت السوق النفطية تطورات هامة أدت إلى تغيرات في أسعار المحروقات حيث حدث انكماش في الطلب العالمي على الطاقة مع زيادة معروض البترول أدى إلى حدوث انهيار في أسعار النفط حيث وصلت إلى ادني مستوياتها، وقد ترتب عن هذا الانهيار انخفاض الاستثمارات في مجال البحث والاستكشاف في معظم الدول النفطية وكان التأثير كبير على الدول المصدرة والدول المستوردة.

1- الدول المستوردة:[1]

التأثير سيكون إيجابيا في أغلب الحالات، بالنسبة إلى الدول المستوردة المتقدمة (أمريكا، اليابان، ومنطقة اليورو) والدول الأخرى (الصين، الهند، واندونيسيا وغيرها) وذلك خلال القنوات التالية:

* ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخول على الاستهلاك، من خلال التوافر في فاتورة الوقود في المواصلات وغير ذلك من استهلاك القطاع العائلي.

* انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة (في عديد من القطاعات كالمواصلات والزراعة والصناعة وغيرها) وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها كالبتروكيماويات والألمنيوم والورق.

* انخفاض في معدلات التضخم العام والجوهري حيث أن بعض الدول المستوردة سوف تتأثر سلبيا من خلال قنوات التبادل التجاري، إضافة إلى الإعانات المالية وتحويلات العاملين حول فنزويلا على سبيل المثال، وحول روسيا في أسيا الوسطى وحول دول مجلس التعاون في شبه القارة الهندية ودول الربيع العربي.

[1] خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر،2015، ص 7.

2- الدول الموردة:[1]

تتباين آثار انخفاض أسعار النفط بين المستهلكين والمنتجين داخل الولايات المتحدة التي هي اكبر دولة مستهلكة للنفط فهذه الآثار الايجابية والسلبية، ويأتي التأثير الايجابي من خلال الزيادة في دخل القطاع العائلي، بسبب انخفاض فواتير استهلاك الوقود وتكاليف الصناعات والمنتجات التي تتسم باستخدام مكثف للطاقة، وسيؤدي انخفاض أسعار النفط إلى رواج نسبي في صناعة السيارات ولكن الأثر سيكون سلبيا في الولايات المنتجة من خلال خفض الدخل و النشاط الاقتصادي، ويوجه عام سيكون الأثر ايجابيا في جل الولايات المتحدة.

3- الدول المصدرة:[2]

سيكون التأثير سلبيا عموما، وهو أمر يعكس ما يحدث في الدول المستوردة (وان كان التركز عادة يكون في الصادرات أكثر منه في الواردات، أي أن الدول المصدرة أكثر اعتمادا عليه، وأكثر تأثيرا به)، ولكن ذلك سيكن بدرجات متفاوتة بحسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مداخيل الميزانيات الحكومية لهذه الدول وبوجه عام، ستنخفض مداخيل الدول المصدرة، وستكون ميزانيتها وحساباتها الجارية تحت ضغوط، وكذلك أسعار الصرف في بعض هذه الدول (روسيا، فنزويلا ونيجيريا) وفي هذا المجال توجد مخاطر على الاستقرار المالي، ولكنها محدودة حتى الآن بسبب الانكشاف والتداخل المالي، والتحول في وجهات تدفقات رؤوس الأموال وفي حال بقاء أسعار النفط فترة طويلة عند 60 دولارا بالنسبة للبرميل الواحد من النفط، فإن من المراقبين من يشرون إلى احتمالات انهيار في روسيا واضطرابات في فنزويلا وتحديات كبيرة في إيران وحتى في المملكة العربية السعودية،سنتطرق إلى بعض الدول فيما يلي:

1.3. روسيا

هي أكبر منتج للنفط في العالم (أكثر من 10 مليون برميل يوميا) وتمثل الطاقة 25%من الناتج و70من الصادرات، و50% من الدخل الحكومي، ويتراوح السعر التعادلي لميزانيتها بين90% دولار وسيكون تأثير انخفاض أسعار النفط في شكل انكماش اقتصادي (4.5% عام 2015) وانهيار الروبل يؤدي إلى ارتباك في روسيا وخروج لرؤوس الأموال، وارتفاع في معدلات التضخم (بسبب ضعف الروبل)

---

[1] http://www.alborsanews.com/2016/02/22/

[2] خالد بن راشد، مرجع سابق، ص ص 8،9.

وقد دفع ذلك البنك المركزي الروسي إلى رفع أسعار الفائدة لدعم الروبل لكن علاوة على أن هذه السياسة فلما نجحت في تجارة بعض الدول سابقا، فإنها أيضا سوف تزيد الاقتصاد انكماشا.

2.3. ايران

بحسب صندوق النقد الدولي، كانت إيران حتى عهد قريب في طريقها إلى التعافي بعد سنتين من الركود، ولكن انخفاض أسعار النفط إضافة إلى ارتفاع سعر النفط التعادلي للميزانية الإيرانية (اكتر من 120 دولار) والحصار المفروض على صادراتها النفطية من العوامل التي سوف تشكل ضغوطا على الميزانية الإيرانية، وستتطلب إيجاد مصادر دخل بديلة ربما من خلال خفض دعم الوقود ومثل هذا الأمر غير مقبول شعبيا.

المبحث الثاني: ماهية الجباية البترولية في الجزائر

تساهم الجباية البترولية في الجزائر نسبة كبيرة فإيرادات الدولة (أكثر من50%) وهذا راجع لهيمنة قطاع المحروقات على القطاع الوطني الجزائري، والذي يعتبر من أهم القطاعات وبالتالي مردودية عالية للجباية البترولية .

المطلب الأول: مفهوم ومميزات الجباية البترولية

1- مفهوم الجباية البترولية: [1]

للجباية البترولية عدة مفاهيم نذكر منها:

"" الجباية البترولية هي نوع من أنواع الضرائب التي تفرضها الدولة على النشاطات البترولية وتحتل أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني أي تحتل ما يفوق 60% من الإيرادات الجبائية ""

وحسب المادة 83 من قانون الجباية البترولية رقم07/05 المؤرخ في 19 ربيع الأول الموافق ل28 افريل 2005 والمتعلق بالمحروقات.

يشمل النظام الجبائي في نشاطات البحث أو استغلال المحروقات التي تحددها أحكام هذا القانون بما يلي:

- الرسم على الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة العامة؛
- الضريبة التكميلية على النتائج تدفع شهريا للخزينة العامة؛
- ضريبة عقارية على الأملاك الأخرى ماعدا أملاك الاستغلال.

2- مميزات الجباية البترولية:

باعتبار قطاع المحروقات أهم قطاع اقتصادي ونظرا لما يتميز به من رأس مال ضخم فان المشرع الجزائري استوجب إتباع سياسة جبائية خاصة اتجاه الوارد الباطنية وباعتبار هذه الموارد تتمثل في البترول وأي تغيير في أسعار الجباية البترولية يؤثر سلبا على قطاع المحروقات باعتباره قطاع استراتجي والدولة

[1] الزناتي كريم،آفاق إحلال الجباية العادية البترولية في تمويل الميزانية العامة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس علوم تجارية، تخصص محاسبة، جامعة الجزائر3، 2005-2006، ص 57.

باعتبارها تعتمد على هذا القطاع في تمويل باقي القطاعات ومن أهم ما يميز الجباية البترولية عن باقي القطاعات ما يلي:[1]

- تسيير ومراقبة النشاطات النفطية والغازية.
- تحصيل اكبر من خلال استغلال أحسن للثروات الباطنية.
- فتح مجال الاستثمار والتعاون والشراكة في إطار منظم.
- هي موارد مالية متاحة تعتمد عليها الدولة في جلب الأموال التي تحتاجها في تغطية نفقاتها المبرمجة.
- إن مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف في الاستغلال في المجال النفطي.
- إن الجباية البترولية تخضع لقواعد وأعراف تتجاوز الدولة وترتبط بالقواعد العامة المنتهجة من قبل منظمة الأوبك لهذا الشأن والممارسة الضريبية الصناعية على استهلاك الطاقة .
- إن أساس فرض الضرائب البترولية هو كونها مقابل ترخيص الممنوح من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض في حين أن أساس فرض الضرائب هو المساهمة في الأعباء العامة للدولة دون مقابل.

ومن خصوصيات النظام الجبائي انه يخضع لتشريع مستقل وذلك لأنه عبارة عن رأس مال ضخم وثروة ناذرة بحكم إصدار قوانين مضبوطة ومسبقة بدراسة معمقة وان المحروقات تخضع دون استثناء إلى القوانين الجبائية أثناء مختلف مراحل التصنيع.

المطلب الثاني: مكونات الجباية البترولية[2]

تختلف مكونات الجباية البترولية باختلاف الأمر والقانون المتبع حيث نجد:

1- مكونات الجباية البترولية في ظل الأمر 1111/58

يعتمد هذا الأخير على نظام الأسعار المشهورة كوعاء تحديد الضريبة، الشيء الذي جعل من هذه الضريبة مجرد إيجار سنوي مدفوع من قبل الشركات الأجنبية للدولة الجزائرية كما لم يكن هذا الإيجار يتناسب مع حجم مساحة الاستغلال حيت تم احتسابه على أساس المساحة في المرحلة الأولى على أساس

[1] العيد حنان، بوعقاد منيرة، الجباية البترولية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص محاسبة، جامعة الجزائر، دفعة 2009، ص 25.

[2] عجال جيلالي، الكامل في القانون الجزائري في الاستثمار، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 214.

الإنتاج في المرحلة الثانية، الأمر الذي الحق أضرار جسيمة بالحقوق المالية للدولة بسبب قيامه على مبدأ التقاسم للأرباح وللتخفيف من هذه الأضرار اتفق الطرفان على السماح للجزائر بالرفع التدريجي لحصتها من الأرباح مابين 53% بعد أن كانت في السابق لا تتجاوز 50 % حسب أحكام هذا الأمر

2- مكونات الجباية البترولية في ظل الأمر 24/71

اختصاص تحديد الوعاء الضريبي: قامت السلطة بموجب الأمر رقم24/71 المؤرخ في1971/04/12 بتعديل الأمر رقم 1111/58 المؤرخ في 1958/11/22 وقد مس هذا التعديل بالخصوص النظام الجبائي للمحروقات، حيث عدل نصف المادة 63 من الأمر رقم1111/58 حيث أصبحت الإتاوة حسب التعديل الجديد تتشكل من 12.5% من قيمة المحروقات الغازية، وكقاعدة عامة تلتزم كافة الشركات العامة في مجال المحروقات بتسديد قيمة هذه الإتاوة باستثناء الشركات التي تمتلك الدولة كل رأس مالها أو تلك الشركات الأجنبية التي تم التنازل لصالحها عن اختصاص تحديد السعر المرجعي ادني من السعر المشهر في ميناء الشحن أو التسليم المقدر حسب أحكام المادة 32 من الاتفاقية النموذجية بموجب المرسوم رقم 71 المؤرخ في 1971/04/12 المشار إليه أعلاه.

ويستثنى من حساب الإتاوة كميات المحروقات السائلة أو الغازية المستهلكة من طرف وسائل الإنتاج وتتولى وزارة الطاقة اختيار شكل الدفع إما نقدا أو عينا حيث إذا كان الدفع عيني يجب على المستهلك تسليم المنتوج المقابل للإتاوة إلى الدولة ويقع على عاتقه تحمل كافة الأعباء فقد شهدت نسبة الإتاوة ارتفاع من12.5% إلى 14.5% كما لم تعد تحسب الإتاوة على أساس المنتوج في الحقل بل للنظر إلى سعره المشهر بميناء الشحن.

3- مكونات الجباية البترولية في ظل قانون الإصلاح 14/86 والقانون المعدل 21/91

تخضع المحروقات مستخرجة من الحقول البرية أو البحرية إلى دفع إتاوة(المادة 35) ويمكن أن تعفى أو تخفض حتى يتسنى استرجاع الأموال المستثمرة في المناطق والمساحات التي تنطوي على صعوبة غير عادية (المادة 36).

أ. **الضريبة على النتائج:** وتطبق على ما يلي:

- التنقيب على حقول المحروقات والبحث عنها واستغلالها؛
- نقل المحروقات بالأنابيب؛
- تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية.

وتنص المادة 38 كدفع الإتاوة والضريبة على نتائج المؤسسة الوطنية والشريك الأجنبي كل طرف حسب حصته في الاشتراك، وفي حالة عدم وجود شريك فان المؤسسة الوطنية تتحمل دفع مجموعة الإتاوات والضريبة على الإنتاج.

ب. **الإتاوة:** وتحدد ب20% ويمكن أن تنخفض النسبة إلى 16.25% وذلك إن تطلبت الظروف الاقتصادية بالبحث عن الحقول واستغلالها، تحسب الإتاوة على أساليب كميات المحروقات المنتجة والمحسوبة بعد عمليات المعالجة في الميدان ونستثني من حساب هذه الإتاوة كميات المحروقات التي تستهلك في سد حاجات الإنتاج المباشرة.

- ✓ الكميات التي توضع ولا تستعمل: حيث تحسب هذه الكميات المستثنات ويقدم تبرير لها وقد تدفع الإتاوة عينا أو نقدا وذلك حسب اختيار الوزير المكلف بالمحروقات إذا كانت كميات الإتاوة مقدمة ينا يجب على المعني أن يتحمل تكاليف نقلها إلى أماكن التسليم، حيث دفع الإتاوة شهريا قبل اليوم العاشر من الشهر الموالي وحسب الكيفيات المحددة يدفع المبلغ أو الكميات المستحقة بنسبة 1 بالألف عن كل يوم تأخير عن دفع الإتاوة، ويمكن أن تخفض أو تلغى هذه الزيادة بموافقة الوزير المكلف بالمحروقات.

ت. **الضريبة على النتيجة الإجمالية (الأرباح):** وتحدد 85% من رقم أعمال التنقيب على المحروقات والبحث عنها واستغلالها ويمكن أن تنخفض في ظروف اقتصادية حرجة وتفرض على الأنشطة التالية:

- ✓ نقل المحروقات بالأنابيب؛
- ✓ تمييع الغازات النفطية ومعالجتها وفصلها.

وتعفي المؤسسات الوطنية والشريك الأجنبي في أعمالها في التنقيب عن الحقول المحروقات ما يلي:

- الرسم على النشاط المهني؛
- جميع الضرائب الأخرى.

المطلب الثالث: أنواع الجباية البترولية والآثار السلبية لانخفاضها

1- **أنواع الجباية:** هناك نوعين من الجباية البترولية هما:

1.1 الضرائب المفروضة في مرحلة البحث: في هذه المرحلة من الصناعة النفطية لا وجود للإنتاج أو الربح لكن هناك العديد من الدول التي تقوم بعرض الضرائب على الشركات من اجل السماح لها من

الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها أو الاستغلال المستقبلي في حالة استكشاف بئر ونميز في هذه المرحلة بين ضريبتين:[1]

* **ضريبة حق الدخول** cashbonus: بعد أن المناقصة يمنح التصريح بالبحث لمستفيد هو الذي يعطي اكبر ضريبة حق الدخول وتقدر فيها بملايين الدولارات وأول من عمل على فرضها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

* **حق الايجار loyer**: يدفعها صاحب التصريح بحسب المساحة التي استفاد منها و ظهر هدا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة وأخذت به بعد ذلك الدول الأخرى .

2.1. الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال [2]

* **ضريبة حق الدخول في الإنتاج**: ويتم دفع هذه الضريبة على شكل دفعات موزعة على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة اكبر والعكس صحيح وتحدد الضريبة بوضع سقف الإنتاج اليومي.

* **حق الإيجار في مرحلة الاستغلال**: يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفعها في مرحلة البحث إلا أن القيمة تكون اكبر مما يفسر المساحة الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة من الصناعة البترولية، الإيجار يكون سنويا إما أن يكون ثابتا طول فترة الاستغلال أو متزايد بحسب سقف الإنتاج السنوي كما أن قيمة الإيجار السنوي تطرح من حساب الإتاوة باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

* **الإتاوة**:هي ضريبة بنفس الإنتاج وقيمتها تتناسب طرديا معه، كونها ضريبة على رقم الأعمال، تدفع الإتاوة بمجرد استخراج المحروقات من البئر وتكون إما نقدا أو عينا بحسب رغبة الحكومات إذا لم تحدد طريقة الدفع مسبقا فتكون غالبا نقدا و يختلف معدل الإتاوة من دولة إلى أخرى.

* **الضريبة على الدخل**: استخدمت الدولة المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجار لحساب الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات، أما الدولة المنتجة والتي يعتمد دخلها الوطني على

---

[1] نبيلة حمداني، مهدية بويحياوي، كريمة آيت عمار، الجباية البترولية ودورها في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس تخصص علوم اقتصادية، جامعة بومرداس، دفعة 2010، ص 07.

[2] شرقي جوهر، بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2002- 2003 ص23.

المداخيل البترولية، فقد تبنت نظاما جبائيا خاص بالمحروقات، حيث عملت بمعدل 50% كنسبة للضريبة على الدخل.

2- الآثار السلبية لانخفاض أسعار الجباية البترولية:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بصفة كبيرة على المحروقات فإذا تعرض لأي أزمة انهيار في أسعار البترول فقد يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات البترولية وبالتالي إيرادات الجباية البترولية، والتي يكون لها تأثير مباشر على الموازنة العامة، الاستثمار العام والمديونية الداخلية وتأثير غير مباشر على الناتج الداخل الخام والبطالة والتضخم.

عرفت الجزائر بعد انخفاض السعر المرجعي للبترول وتدهور الدولار الأمريكي مع بقية العملات الصعبة الأخرى اختلالات توازنية مالية على المستوى الكلي حيث انخفضت مداخيل الدولة الجزائرية والتي كان يعتمد في تحصيلها بنسبة 95% وأكثر أحيانا من الصادرات البترولية، مما أدى إلى عجز دائم في الموازنة العامة فبالنسبة لتغطية النفقات العامة ازداد الأمر تأزما فالسياسة الجبائية المطبقة سابقا كانت غير عادلة في وعائها الضريبي، كما ظهر قصور واضح لعدم قدرة الإيرادات على تغطية تمويل الاستثماري وارتفاع في المديونية الداخلية، ومن أهم الآثار السلبية لانخفاض الجباية البترولية ما يلي:[1]

- **عجز الموازنة العامة:** إن العجز المستمر في الموازنة العامة لها تأثير سلبي كبير على التوازن الاقتصادي وهدا ما يحدث في الجزائر عقب انهيار أسعار النفط سنتي 1986و1993 أدى بالدولة الجزائرية إلى إتباع سياسة التصحيح المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي _البنك العالمي) والمتمثلة خاصة في سياسة الاستقرار الاقتصادي وسياسة التصحيح الهيكلي.
- **تدهور حجم الاستثمار العام:** إن الجزائر كمجتمع يعتمد في نصوصه الرسمية فلسفة التنظيم الاشتراكي قد استخدمت في بداية الاستقلال سياسة التخطيط ابتدءا من سنة 1967 اخذ بالمخطط الثلاثي (1967- 1969)الذي كان قد بلغ حجمه الاستثماري الفعلي 9.2 مليار دج، ثم المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) الذي بلغت استثماراته الفعلية 36.3 مليار دج ثم المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الذي ارتفعت استثماراته المحققة في نهاية الفترة إلى 121.2 مليار دج، مع ان الحجم التقديري في البداية هو 110 مليار دينار و257 مليون دينار

[1] بن حمادي عبد القادر تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات، دراسة حالة الجزائر – نادي الدراسات الاقتصادية- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص07.

وهي جميعها استثمارات للدولة ثم جاء المخطط الخماسي الأول الذي جند كميات كبيرة من الاستثمارات هي في مجموع 400.6 مليار دج باعتبارها ترخيصا ماليا معتمد لفترة المخطط (1980-1984) وهو بطبيعة الحال حجم اقل من القيمة التقديرية لكلفة مجموع البرامج الاستثمارية المقررة في المخطط والبالغة 560.5 مليار دج.

المبحث الثالث: قطاع المحروقات في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة وقد استفادت كثيرا من تصديره هذه المادة واستطاعت بالفعل استثمار العائدات المتأتية من المحروقات في مشاريع تنموية ضخمة كالبنية التحتية والعمران وتحديث المجتمع الجزائري، كما استطاعت الجزائر في السنوات القليلة الماضية التخلص من مديونيتها الخارجية مستفيدة من زيادات العائدات النفطية الناتجة عن ارتفاع النفط، لكن اعتماد الاقتصاد على نمو إجمالي للناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كانت لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية ومدى توفر العملة الأجنبية.

المطلب الأول: المحروقات في الجزائر

تحتل المحروقات في الجزائر أهمية كبرى باعتبار أن كلا من النفط والغاز مادتين إستراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر وتشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة وبالتالي تمثل المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة 40% من الناتج الوطني المحلي وأكثر من 60% من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية ويساهم بنسبة 97% من إيرادات الصادرات الجزائرية.[1]

سيطرة المحروقات على حجم الصادرات

من بين التأثيرات الايجابية لارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط تعزيز الاحتياطات الدولية لدى البنوك المركزية وعلى هذا الأساس ومما لا شك فيه أن هناك ارتباطا وثيقا بين أسعار النفط ومستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للنفط وخصوصا في الجزائر.

المطلب الثاني: تطور العائدات النفطية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري

[1] زغبي نبيل، اثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سطيف، 2011-2012، ص46.

يحتل قطاع البترول موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري وبالتالي يمكننا ان نلخص تطور العائدات النفطية خلال الفترة 1970- 2010 فيما يلي:[1]

1- تطورات العائدات النفطية خلال الفترة 1973- 2009

خلال سنوات السبعينيات ارتفعت الأسعار في الأسواق النفطية بشكل كبير حققت من خلاله الدول النفطية عامة والجزائر خاصة تدفقات مالية ضخمة سمحت لها بتكوين أرصدة نقدية تفوق الطاقة الاستيعابية لهذه البلدان وقد نجم عن سوء التخطيط للاستفادة من هذه الأموال تكاليف اقتصادية واجتماعية باهضة ويمكن رصد تطور العائدات النفطية في الجزائر على مرحلتين:

1.1. مرحلة قبل أزمة 1986: تزايدت العائدات المالية لدولة الأوبك(الجزائر) خلال فترة السبعينات حيث استطاعت الدول المنتجة للنفط أن تبسط نفوذها كسلاح كما كانت للحرب الإيرانية سنة 1979 دورا كبيرا في تزايد هذه العائدات

2.1. مرحلة تطور العائدات النفطية في الجزائر 1986- 2009

يمكن تناول هذه الفترة على مرحلتين:

- **الأزمة النفطية العكسية سنة1986** : فاجأت أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 اغلب صناع القرار في الاقتصاد الجزائري ولقد كانت أسرع الآثار الملموسة لهذا الانهيار هو تراجع العوائد البترولية وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمد بشكل كبير على المداخيل البترولية.
- **تطور العائدات المالية 2000- 2009:** في مطلع سنة 2000 حققت السوق النقطية العالمية ارتفاع محسوس لأسعار النفط انعكست ايجابيا على تطور الإيرادات النفطية لدولة الأوبك عامة والجزائر خاصة وبات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع التخلي عن الاعتماد الكلي للمواد البترولية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

2- أهمية العائدات النفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

[1] سعيد رويجع، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري 1970-2009، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تسيير اقتصاد بترولي، جامعة ورقلة، 2013، ص ص 21، 23.

تتمثل أهمية البحبوحة المالية المحققة بفضل قطاع المحروقات منذ مطلع 2000 في تحسن مؤشرات المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر حيث تحقق ما يلي:[1]

- ارتفع الناتج المحلي الخام (PIB) من 85.1 مليار دولار سنة 2004 إلى 102.8 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 116.5 مليار دولار سنة 2006 ليصل سنة 2007 إلى 135 مليار دولار.

- انخفض معدل التضخم من 3.6% سنة 2004 إلى 1.6% سنة 2005 وهذا ما يعبر عن استقرار في أسعار المواد الاستهلاكية ليشهد ارتفاعا ضعيفا سنة2006 إلى 2.5%.

- ارتفاع الاحتياطات من العملة الأجنبية حيث بلغت سنة 2003 ما قيمته 43.11% مليار دولار، 56.18 مليار دولار سنة 2005 لتصل إلى 110.3%سنة 2007.

- انخفض معدل البطالة خلال الفترة 2004-2007 فقد بلغ سنة 2004 بنسبة 17.7% لينخفض إلى 15.3% سنة 2005 ثم 11.8% سنة 2007.

- أما النشاط الاقتصادي خارج المحروقات فقد تمت الزراعة 3.5% سنة 2004 ثم 4.9% سنة 2006 ثم 5.9% سنة 2007، أما القطاع الصناعي فقد سجل نسبة نمو تقدر 0.1% سنة 2004 في الصناعات النصف مصنعة ومواد التجهيز، أما قطاع الحديد والصلب فقد تراجع بنسبة 6.9% سنة 2004 وتراجعت الصناعات الخفيفة بنسبة 2.1-% سنة 2004 ويبقى هذا القطاع الرهان الذي تسعى الجزائر لكسبه الذي يسمح لها بخلق فرص العمل وتطوير الزراعة والنقل.

- انخفضت المديونية من 28.3 مليار دولار سنة 1999 إلى 16.4 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 4.7 مليار دولار سنة 2006 من خلال تبني الدولة لسياسة الدفع المسبق للديون.

المطلب الثالث: الفوائض النفطية وأشكال استثمارها

1- تعريف الفائض البترولي:

يمثل الفائض البترولي الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية أساسا وبين مجمل الواردات أي هو الفرق الموجب لميزان المدفوعات الذي لا تتاح له فرص للتوظيف داخل الاقتصاد أي تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن استيعابه في أنشطة استثمارية حقيقية ومنتجة.

[1] موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص، ص 159، 158.

ومن أسباب نشوء ظاهرة الفوائض نجد:[1]

- ✓ ضعف الطاقة الاستيعابية لدول الفائض المالي فبالنسبة للدول الخليجية مثلا نجد أن السبب الرئيسي في ذلك هو صغر مساحتها وقلة عدد سكانها إضافة إلى ندرة الموارد الاقتصادية باستثناء الغاز الطبيعي والبترول؛
- ✓ نمط التنمية الصناعية المتبع في هذه الدول والذي يقوم على إقامة مشروعات صغيرة لا تتطلب استثمارات كبيرة، فالمشاريع الصناعية الموجهة للتصدير تصرف عليها شركات أجنبية من خلال قنواتها الإدارية التقنية والفنية كما أن معظم الإنفاق في هذه الدول متجه إلى قطاع الخدمات؛
- ✓ شكلت أسواق الدول الصناعية عناصر جذب لهذه الفوائض لتوفيرها على مؤسسات مالية ذات درجة عالية من الكفاءة، الخبرة، توفر عنصر الحرية والعائد إضافة إلى تنوع أدوات الاستثمار.

2- <u>أشكال استثمار الفوائض البترولية</u>

تتشكل الفوائض المالية المتراكمة لدى البلدان المصدرة للنفط عبئا بسبب محدودية مساهمتها في خلق ثروة حقيقية، وتصبح الموارد المالية هدفا أساسيا للدول الصناعية تسعى لاسترجاعها بأساليب مختلفة ولذلك فإن جل الفوائض البترو دولارية مستثمرة أما في اذونات الخزانة الأمريكية أو غيرها من الأدوات قصيرة الأجل أو أنها مودعة في بنوك أمريكية أو أوروبية، وعموما نجد توزيع هذه الأموال حسب طبيعتها كما يلي:

*48 % من هذه الفوائض المستثمرة في شكل ودائع مصرفية في بنوك الدول الصناعية.

* 20% من هذه الفوائض مستثمرة في محافظ مالية واستثمارات مباشرة .

* 12% من هذه الفوائض مستثمرة في أوراق حكومية من سندات وأذونات الخزانة.

* 13% من هذه الفوائض مقدمة في شكل قروض للدول النامية.

* 4.6% من هذه الفوائض مقدمة في شكل قروض لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويوجه أيضا جزء من هذه الفوائض المستثمرة خارجيا إلى تنمية احتياطات دول الأوبك من الذهب والعملات الأخرى لدى المؤسسات النقدية الدولية، ومن بين وسائل امتصاص هذه الفوائض أيضا زيادة واردات الدولة النفطية من السلع الاستهلاكية والكمالية لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين والذي يتم من

[1] موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص- ص 160-162.

خلال خلق أنماط استهلاكية جديدة تستعيد الدول الصناعية من خلالها الأموال التي أنفقتها في فاتورة النفط

خلاصة الفصل الثاني

لقد دار تحليلنا في الفصل الثاني حول المحروقات وما مدى أهميته الإستراتيجية في النمو الاقتصادي على الصعيد الدولي والوطني حيث يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري باعتباره مصدر للتمويل بالعملة الصعبة ومادة أولية وطاقوية للصناعة وقد لعب النفط دورا رئيسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر ولهذا يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات الأكثر تأثيرا بانخفاض أسعار البترول خاصة في السنوات الأخيرة بحيث أثرت هذه الأسعار في المتغيرات الاقتصادية في الجزائر نذكر من بينها الميزانية العامة للدولة.

الفصل الثالث:

النفقات في الجزائر وآليات الترشيد

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي تضمنتها الفصول السابقة حول كل من النفقات العامة والمحروقات سنحاول من خلال هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي للبحث، القيام بدراسة قياسية للعلاقة بين النفقات العامة وانخفاض أسعار المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2015-2016) وعليه قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: نفقات التسيير.

المبحث الثاني: نفقات التجهيز.

المبحث الثالث: النفقات وعلاقتها بالمحروقات.

المبحث الأول: نفقات التسيير

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار)

المطلب الأول: تعريف نفقات التسيير

" يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية وبصفة عامة هي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية المكونة من مصاريف صيانة البيانات الحكومية ومعدات المكاتب...الخ " [1]

وفي تعريف أخر: " فإن نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تتضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل نفقات المستخدمين ونفقات المعدات"[2]

وأيضا يمكن أن تعرف نفقات التسيير:

" هي تلك النفقات التي تخصص للسير العادي والطبيعي لمرافق الدولة، تدفع للمصالح العمومية والإدارية، مهمتها ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية. [3]

وبصفة عامة نفقات السير هي التي تدفع من أجل تسيير مصالح الدولة وإدارتها ومختلف المرافق العمومية مثل رواتب الموظفين وشراء المواد واللوازم...

المطلب الثاني: تبويب نفقات التسيير في الموازنة الجزائرية

يتم تبويب نفقات التسيير إلى 4 عناوين وهي محددة في المادة 24 من القانون رقم 84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية وهي كالتالي: [4]

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات .
- تخصصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية .

إن هذه العناوين الأربعة مقسمة إلى عدد متغير من الأقسام وهي توضح توجه النفقة ذات الطابع الوظيفي.

---

[1] د محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية للشروط: 5، الجزائر 2012 ص 66

[2] المادة 23 من القانون 84-17 والمتعلق ب قوانين المالية .

[3] المادة 3 من قانون (90-21) من قانون المحاسبة العمومية .

[4] بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2008-2009 ص-ص 98-99.

العنوان الأول: أعباء الدين العمومي

يتكون من عدة أقسام هي:

القسم الأول: دين داخلي قابل للتخفيف.

القسم الثاني: دين داخلي متذبذب.

القسم الثالث: دين خارجي.

القسم الرابع: ضمانات.

القسم الخامس: نفقات منخفضة للإيرادات

العنوان الثاني: تخصيصات السلطات العمومية

هذا العنوان غير مقسم إلى أقسام..

العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

ينقسم هذا العنوان إلى الأقسام التالية:

القسم الأول: الموظفين– مرتبات العمال.

القسم الثاني: الموظفين – المعاشات والمنح.

القسم الثالث: الموظفين – التكاليف الاجتماعية

القسم الرابع: الأدوات وتسيير المصالح.

القسم الخامس: أشغال الصيانة.

القسم السادس: إعانات التسيير .

القسم السابع: مصاريف مختلفة.

العنوان الرابع: التدخلات العمومية

يتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:

القسم الأول: تدخلات سياسية واقتصادية.

القسم الثاني: النشاطات الدولية

القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي .

القسم الرابع: النشاط الاقتصادي – التشجيعات والتدخلات.

القسم الخامس: النشاط الاقتصادي –تدخلات ومساعدات.

القسم السادس: النشاط الاجتماعي– المساعدة والتضامن.

القسم السابع: النشاط الاجتماعي – الوقاية .

جدول 1: ملخص أبواب ونفقات التسيير

الباب الأول أعباء الدين العمومي	الباب الثاني مخصصات السلطات العمومية	الباب الثالث النفقات الخاصة بوسائل المصالح	الباب الرابع التدخلات العمومية
دين داخلي قابل للتخفيض	غير مقسم إلى أقسام	الموظفين مرتبات العمال.	تدخلات سياسية واقتصادية
دين داخلي متذبذب		الموظفين المعاشات والمنح	النشاطات الدولية
دين خارجي		الموظفين التكاليف الاجتماعية	النشاط التربوي والثقافي
ضمانات الدولة		الأدوات وتسيير المصالح	النشاط الاقتصادي التشجيعات والتدخلات.
نفقات في انتظار تخفيض الإيرادات		أشغال الصيانة	النشاط الاقتصادي تدخلات ومساعدات
		إعانات التسيير	النشاط الاجتماعي المساعدة والتضامن.
		مصاريف مختلفة	النشاط الاجتماعي الوقاية

المصدر: من إعداد الطالبتين .

المطلب الثالث: الأساليب المساعدة على ترشيد النفقات في الجزائر:

تعتبر النفقات عنصرا مهما تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، لذلك يجب استعمالها بشكل عقلاني وذلك باعتبارها موردا هاما للدولة يخشى من تبذيره وسوء استعماله ن ولترشيد النفقات يجب العمل وفق مبادئ أهمها:

1. من حيث أفراد المجتمع:[1]

لا بد أن تكون السلع و الخدمات لكل مجتمع كافية لتلبية حاجيات الأفراد المناسبة لأذواقهم وعادتهم وتقاليدهم ولهذا السبب يجب مراعاة السكان من حيث:

1.1. الكثافة السكانية:

يجب أن يكون هناك ارتباط بين زيادة الطلب وحجم الإنتاج من السلع أو الخدمة كافي لإشباع حاجات جميع افرد المجتمع.

2.1. أعمار السكان:

يجب أن يكون هناك تناسب بين نوعية السلع والخدمات وبين عدد الشيوخ أو الشباب أو الأطفال في المجتمع وإلا سوف يحدث تضارب حيث نجد السلع اللازمة تفيض عن حاجة المجتمع بينما نجد الأخرى في نذره تامة وبالتالي يؤدي إلى ضياع في النفقات بالدرجة الأولى، ونقص في إشباع حاجات المجتمع بالدرجة الثانية .

3.1. نوعية السكان:

كي يكون هناك تناسق بين السلع المنتجة والخدمات وبين حاجات المجتمع بمختف أنواعه، لابد على الجماعات المحلية أن تقوم بدراسة حول المجتمع المحلي.

4.1. دخل أفراد المجتمع:

من الضروري أن تتناسب أسعار والخدمات مع دخل الأفراد بصفة عامة والطبقة الفقيرة بصفة خاصة كما يجب على الجماعات المحلية والحكومية أن تقوم بتوجيه المنتجات المجانية والمنتجات التي تباع بأقل من سعر تكلفتها إلى الطبقة المراد مساعدتها.

2. من حيث الخدمة أو السلعة نفسها

لا يمكن استيراد السلع أو خدمات من الخارج لا تشبع حاجات المجتمع لان ذلك يسيء إلى استخدام المال العام.

يجب أن يكون إنتاج السلع وتقديم الخدمات يتماشى مع عادات و تقاليد المجتمع مع مراعاة تغييرها في كل زمان ومكان.

عدم جود مساوئ أو عيوب في السلع والخدمات المقدمة لإشباع حاجات أفراد المجتمع.

يجب أن يكون هناك تطابق بين الإدارة ومحيطها لاقتصادي ولاجتماعي

3. من حيث التخطيط:

بعد القيام بكافة الإجراءات اللازمة لدراسة ثقافة وكثافة السكان، يجب وضع تخطيط محكم ودقيق يشمل نوعية وكمية وتكاليف الحاجات التي تشبع أفراد المجتمع على المدى الطويل، ولتحقيق ذلك يجب ما يلي:

[1]-- بصديق محمد، مرجع سبق ذكره ص-ص 120-122.

لا بد من دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع وذلك لتقليل من زيادة بعض التكاليف التي قد تنجم عن انخفاض قيمة النقود أو التضخم.

يجب أن لا يكن تغيير المشاريع مرتبط بتغيير الأشخاص.

4. من حيث الموظفين:

بالنسبة للموظفين الذين لا يملكون الخبرة اللازمة التي تؤهلهم لأداء مهامهم في كيفية تسيير صرف النفقات ولهم مرتبات منخفضة غير كافية لتلبية حاجاتهم الاجتماعية فلهذه الأسباب يجب القيام بما يلي:

لا بد من تدريب الموظفين القائمين بصرف النفقات بصفة دورية لرفع كفاءاتهم المهنية.

توظيف ذو الكفاءات في أماكنهم المناسبة.

المبحث الثاني: نفقات التجهيز:[1]

إن نفقات التجهيز توزع حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة

المطلب الأول: تعريف نفقات التجهيز (الاستثمار)

وهي النفقات التي تتكون من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة ويضاف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية لدولة (القاع الصناعي، الفلاحي ...الخ)

المطلب الثاني: تبويب نفقات التجهيز في الموازنة الجزائرية

وفقا للمخطط الإنمائي السني لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة يمكن تصنيف نفقا التجهيز إلى ثلاث أبواب وهي:[2]

الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة

إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

النفقات الأخرى بالرأسمال.

حيث توزع ضمن هذه الأبواب مجموعة من القطاعات مبينة كايلي:

قطاع 0: المحروقات..

قطاع 1: الصناعة التحويلية.

قطاع 2: الطاقة والمناجم.

قطاع 3: الفلاحة والري

قطاع4: الخدمات

قطاع 5: قاعدة هيكلية اقتصادية واجتماعية

قطاع 6: التربية والتكوين.

قطاع 7: قاعدة هيكلية اجتماعية وثقافية

قطاع 8: المباني ووسائل التجهيز.

قطاع 9: أخرى.

---

[1] علي زغدود المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر 2010-2011 الجزائر ص-ص 34-35

[2] مفتاح فاطمة، تحديث النظام ألميزاني في الجزائر مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص تسيير المالية العامة ،جامعة تلمسان 2011.2010 ص، ص 56،57.

الجدول رقم 02: تطور نفقات التسيير 2000 إلى 2007 الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنة	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير بالنسبة إجمالي النفقات %
2000	856.2	72.67
2001	963.6	7.94
2002	1097.6	69.44
2003	1122.8	66.43
2004	1251.1	66.13
2005	1245.1	60.67
2006	1437.9	58.61
2007	1672.6	54.08

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال معطيات وزارة المالية بناءا على إحصائيات المديرية العامة ميزانية 1995-1998 والتقرير السنوي بنك الجزائر 2002-2004-2007.

تحليل تطور نفقات التسيير:

عند تفحصنا لنفقات التسيير خلال فترة الدراسة نلاحظ أنها تتزايد من سنة إلى أخرى، ويعود هذا الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالسير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية.....الخ.

وخلال الفترة 2001-2004 نلاحظ أن نسبة نفقات التسيير بالنسبة لإجمالي النفقات العامة في انخفاض مستمر وذلك بنسبة72.67 % سنة 2000 إلى 66.13 % سنة 2004.

أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير من حيث قيمتها نلاحظ أنها في تزايد مستمر خلال هذه الفترة إذ ارتفعت من 856.2 مليار إلى سنة 2000 إلى 1251.1 مليار سنة 2004.

أما خلال الفترة 2004-2007 نلاحظ أن نسبة نفقات التسيير بالنسبة لإجمالي النفقات العامة في انخفاض مستمر .إذ انخفضت من 66.13% سنة 2004 إلى 54.08 % سنة 2007 أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير كقيمة مطلقة نجدها في تزايد مستمر حيث ارتفعت من 1251.1 مليار دج سنة 2004 إلى 1672.6 مليار دج سنة 2007 لا تزال نفقات التسيير من حيث حجمها في نمو وارتفاع أكثر من نفقات التجهيز وذلك نتيجة ارتفاع نفقات المستخدمين التي تمثل ثاني أهم بند في نفقات التسيير بعد التحويلات الجارية بنسبة 16.6 % مقابل6.9 % في سنة 2005 و7% في سنة 2006،

كما ارتفعت منح المجاهدين ب 13.7% والمصالح الإدارية والمستشفات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ب 12.9% تبعا للتسديدات المسبقة لجزء كبير من الدين العمومي الخارجي، حيث سجلت زيادة ب.3 % ناتجة أساسا عن زيادة الدين العمومي الداخلي .

جدول رقم 3: تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2007)

السنة	نفقات التجهيز	نفقات التجهيز بالنسبة لإجمالي النفقات %
2000	321.9	27.32
2001	357.4	27.05
2002	452.9	28.65
2003	567.4	33.56
2004	640.7	33.86
2005	806.9	39.32
2006	1015.1	41.38
2007	1420.1	45.91

الوحدة: مليار دينار جزائري

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات وزارة المالية المديرية العامة للتقدير والسياسات

تحليل تطور نفقات التجهيز:

خلال الفترة من 2000 إلى 2004 نلاحظ إن نفقات التجهيز بدأت بالارتفاع من سنة إلى أخرى، حيث بلغت سنة 2000 إلى مبلغ 321.9 مليار دج أي بنسبة 27.32 % من إجمالي النفقات العامة، ويرجع السبب في ذلك إلى برنامج تنفيذ المشاريع المنشات القاعدية والمشاريع الأخرى التي تبنتها الحكومة سنة 2001 في إطار مخططات الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، إما الفترة 2005-2007 تميزت بمعدل نمو أسرع لنفقات التجهيز مقارنة مع نفقات التسيير، حيث ارتفعت الأولى ب 39.32 % سنة 2005 من إجمالي النفقات إجمالية حيث بلغت 806.9 مليار دج، بحيث ارتفعت الثانية ب 45.91% من إجمالي النفقات العامة حيث بلغت 1420.1 مليار دج ويرجع السبب في ذلك إلى الجهد ألميزاني المخصص لإنعاش النشاط الاقتصادي من خلال مختلف برامج النفقات العمومية.

الجدول رقم 4: تطور نفقات التجهيز والتسيير خلال الفترة (2007-2012)

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2007	3194910	1642730	1552180
2008	4188400	2290416	1897984
2009	4199680	2255130	1944550
2010	4657620	2736180	1921440
2011	5853569	3879206	1974363
2012	7058173	4782634	2275539

الوحدة: مليون دينار جزائري

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير و السياسات .

الشكل1: تطور حجم نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (2007 – 2012).

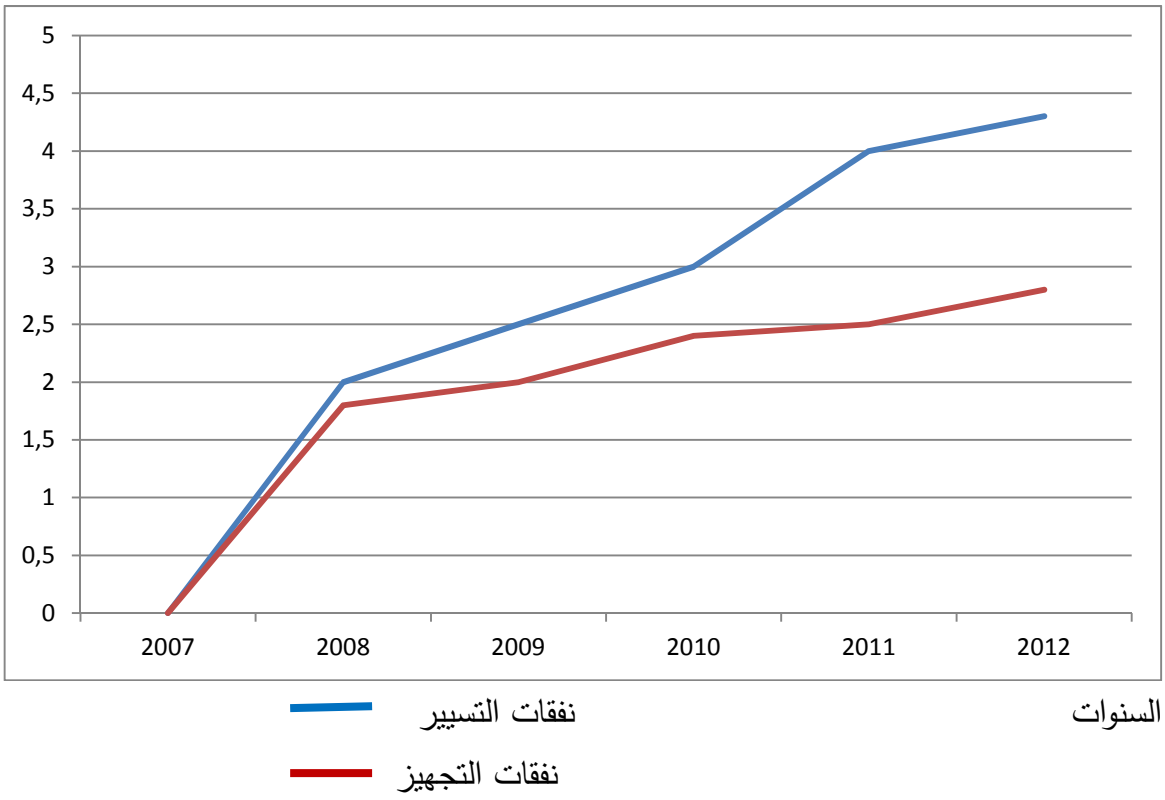

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 4.

من خلال الجدول رقم 4 أعلاه نلاحظ انه في نهاية سنة 2006 كانت الانطلاقة لتزايد الحجم المطلق لكل من نفقات التسيير والتجهيز حيث كان حجم كليهما متواضعا ومتقاربا نوعا ما، غير انه ارتفع بوتيرة مرتفعة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2007-2012.

إذ انتقلت نفقات التسيير من 1642 مليار دج سنة 2007 إلى 2736 مليار دج سنة 2010 لتتضاعف مرة أخرى حيث بلغت 4782 مليار دينار جزائري سنة 2012 وهذا منجر عن اتساع وتزايد المهام الموكلة للدولة خاصة الأساسية أنها كتلك المرتبطة بالدفاع، التعليم، الصحة وكذا تسيير الإدارات.. كذلك الآمر بالنسبة لنفقات التجهيز، إذ شهدت هذه الأخيرة نموا متوافقا مع نفقات التسيير من حيث المنحنى لكن بصفة اقل حيث بلغت نفقات التجهيز خلال سنة 2007 1552 مليار دج وانتقلت إلى 1921 مليار دج سنة 2012. وفي هذا التحسن رصدت الجزائر أغلفة مالية معتبرة لتجسيد المشاريع المتعلقة بلبنى التحتية والمشاريع الكبرى سعيا منها لإنعاش الاقتصاد.

الشكل 2: تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة (2007-2012)

النفقات العامة (مليون دج)

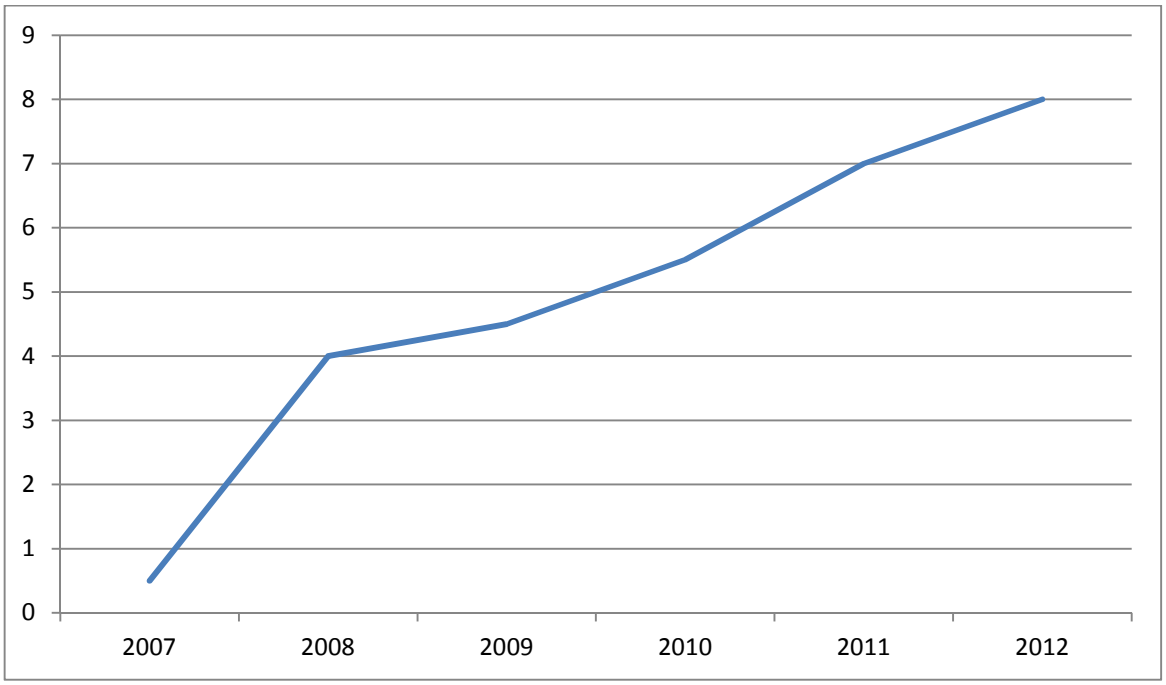

السنوات

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم4.

شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 2007-2012 نموا مسارعا لحجم الإنفاق العام تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد خلال تلك السنوات، والناجمة أساسا عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية وتوقع تواصله في المدى المتوسط على الأقل إضافة إلى زيادة الطلب على المنتجات النفطية نتيجة حالة الاستقرار التي شاهدتها معظم الدول المصنعة لهاته المادة في السنوات الأخيرة، الأمر الذي سمح للجزائر بتامين موارد مالية هامة مكنتها من إتباع سياسة اتفاقية توسعية سعيا منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية

المطب الثالث: عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

يتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات العامة على عديد العوامل توجزها فيما يلي:[1]

1. **تحديد الأهداف بدقة:**

بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.

2. **تحديد الأولويات:**

في ظل محدودية الموارد، سيتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.

3. **القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام:**

بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات ولأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها.

4. **عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف:**

ينبغي على الدولة إن تسعى إلى تحقيق اكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات والعدالة لا تعني التساوي في توزيع المنافع بين فئات المجتمع.

5. **تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة**

من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للمخطط التي تم وضعها.

[1] بلعاطل عياش، نوي سميحة، اليات ترشيد الإنفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر أبحاث المؤتمر الدولي جامعة سطيف (1)، 2013 ص 5-6.

المبحث الثالث: النفقات وعلاقتها بالمحروقات

هناك علاقة طردية بين النفقات والمحروقات سنتعرف عليها فيما يلي.

المطلب الأول: أسعار النفط وأسباب هبوطه لسنة 2016

عرفت أسعار البترول العالمية انخفاضا مستمر وصل إلى حدود 30 دولار للبرميل ابتداء من يوم الثلاثاء 12 جانفي 2016وهذا للمرة الأولى منذ ديسمبر عام 2003 بعد أن عرفت ارتفاعا قياسيا وصل إلى حدود 108دولارللبرميل في عام 2014اي بنسبة 72%.

وحسب المحليين الاقتصاديين فإن وأسواق النفط الحالي أسوا بكثير مما كانوا يعتقدون سابقا، حيث أشاروا ن تهاوي أسعار النفط إلى ما بين 20-25 – دوار للبرميل في الأشهر المقبلة وفيما يلي أهم الأسباب التي أدت بأسعار النفط إلى الهبوط إلى هذه الحدود:[1]

-التخبط الحاصل داخل منظمة أوبك التي تنتج نحو ثلث احتياجات العالم من النفط، حيث تود بعض الدول المنتجة تغير إستراتجية المنظمة المتبعة في إبقاء سقف الإنتاج دون تغيير حفاظا على الحصص السوقية للدولة المنتجة.

كما ارجع بعض المحليين الاقتصاديين بين أسباب هبوط أسعار النفط العالمي إلى:

– النمو المفتعل للصين التي عملت في السنوات الماضية من أجل رفع معدلات النمو في الناتج المحلي على ما يسمى النمو بالتضخم من خلال زيادة مستويات الإنفاق في الاقتصاد من اجل رفع قيمة الأصول المالية .

– الخوف من تباطؤ النمو في الصين أكثر، فإذا تباطؤ الاقتصاد الصيني كثر مما يتوقع المستثمرون فهذا يعني إن طلب الصين على النفط سينخفض بمقدار كبير وبالتالي ينعكس على أسعار النفط بمزيد من الهبوط .

– سماح الكونغرس الأمريكي للشركات الأمريكية بتصدير النفط لخارج، هذا الأمر أضاف على السوق معروض، علما أن السوق يعاني بالأصل من تخمة في المعروض بمقدار 2 مليون برميل يوميا، فشركات النفط الأمريكية ضخت في شهر أكتوبر 2015 نحو 9.35 مليون برميل يوميا.

من جهة أخرى فان قوة الدوار الأمريكي تشكل خطرا على أسعار النفط فالنفط الخام يباع ويشترى بالدولار الأمريكي حول العالم، هذا يعني إن قوة الدولار ستؤدي إلى انخفاض أسعار النفط، حيث تحذر اغلب المصادر إن قوة الدولار يمكن إن يرسل أسعار النفط إلى 20 دولار للبرميل.

[1] مناف محمود قومان، مقالات حول أسباب هبوط أسعار النفط إلى 30 دولار، سنون بوست للنشر البردي، 13 يناير 2016.

جدول5: تغيرات أسعار النفط في الفترة مابين يناير ومارس 2016

تاريخ	آخر سعر	سعر الفتح	عالي	منخفض	الحجم	التغير%
11 مارس 2016	38.50	37.99	39.02	37.92	-	% 1.74
10 مارس 2016	37.84	38.17	38.48	37.21	701.44k	%-1.18
09 مارس 2016	38.29	36.36	38.51	36.24	740.63k	%4.90
08 مارس 2016	36.50	37.94	38.39	36.12	706.93k	%-3.69
07 مارس 2016	37.90	36.20	38.11	36.09	709.87k	%5.51
04 مارس 2016	35.92	34.66	36.34	34.40	578.29k	%3.91
03 مارس 2016	34.57	34.73	35.32	34.19	512.96k	%-0.26
02 مارس 2016	34.66	33.899	35.17	33.55	597.83k	%0.76
01 مارس 2016	34.40	33.90	34.76	33.37	566.23k	%1.93
29 فبراير 2016	33.75	32.72	33.98	32.32	512.47k	%2.96
26 فبراير 2016	32.78	33.04	34.69	32.64	646.29k	%0.88
25 فبراير 2016	33.07	32..19	33.49	31.07	611.87k	%2.86
24 فبراير 2016	32.15	31.288	32.40	30.56	652.25k	%-0.88
23 فبراير 2016	31.87	33.34	33.53	31.22	539.38	%1.24
22 فبراير 2016	31..48	29.72	322.05	29.48	26.32k	%6.21
19 فبراير 2016	299.64	30.60	30.73	29.05	103.20k	%-3.67
18 فبراير 2016	30.77	31.35	31.98	30.27	225.50k	%0.36
17 فبراير 2016	30..66	29..14	31.49	28.73	578.64k	%5.58
16 فبراير 2016	29.04	29.08	31.53	28.70	651.96	%5.11
15 فبراير 2016	30.60	29.08	30.69	28.97	-	%5.26
14 فبراير 2016	29.08	29.06	29.18	28.97	-	%-1.24

12 فبراير 2016	29.44	27.30	29.66	26.95	675.16k	%12.32
11 فبراير 2016	26..21	27.34	27.48	26.05	795.97	%-4.52
10 فبراير 2016	27.45	28.36	29.22	27.24	781.28k	%-1.75
09 فبراير 2016	27.94	30.17	30.61	27.74	738.22k	%-5.89
08 فبراير 2016	29.69	30.97	31.38	29.57	603.65k	%-3.88
05 فبراير 2016	30.89	31.64	32.455	30.63	616.53k	%-2.62
04 فبراير 2016	31.72	32.71	33.60	31.53	696.72k	%-1.73
03 فبراير 2016	32.28	29.75	32.75	29.40	811.70k	%8.03
02 فبراير 2016	29.88	31.37	31.53	29.57	602.56k	%-5.50
01 فبراير 2016	31.62	33.83	34.18	31.29	595.61k	%-5.95
29 يناير 2016	33.62	33.70	34..40	32.65	618.11k	%1.20
28 يناير 2016	33.22	32.19	34.82	31.74	833.38k	%2.85
27 يناير 2016	32.30	30.55	32.84	30.14	738.55k	%2.70
26 يناير 2016	31.45	29.81	32.41	29.25	642.43k	%3.66
25 يناير 2016	30.34	32.05	322.74	29.68	606.89k	%-5.75
22 يناير 2016	32.19	29.84	32.35	29.53	636.57k	%9.01
21 يناير 2016	29.53	28.35	30.25	27.87	694.04k	%11.22
20 يناير 2016	26.55	28.33	28.58	26.19	32.11k	%-6.71
19 يناير 2016	28.46	29.20	30.21	28.21	188.03k	%-5.21
18 يناير 2016	30.02	29.76	30.888	29.67	-	%0.94
17 يناير 2016	29.75	30.68	30.68	29.36	-	%1.10
15 يناير 2016	29.42	31.18	31.18	29.13	329.09k	%-5.71
14 ينار 2016	31.20	30.60	31.77	30.28	537.91k	%2.36
13 يناير 2016	30.48	30.54	31.71	30.10	637.90k	%0.13

12 يناير 2016	30.44	31.11	32.21	29.93	627.22k	%-3.09
11 يناير 2016	31.41	32.94	33.20	30.88	648.64k	%-5.28
08 يناير 2016	33.16	33.30	34.34	32..64	596.50k	%-0.33
07 يناير 2016	33.27	34.09	34.26	32.10	617.41k	%-2.06
06 يناير 2016	33.97	36..18	36.39	33.77	563.81k	%5.56
05 يناير 2016	35.97	36.90	37.10	35.74	410.13k	%-2.15
04 يناير 2016	36.76	37.60	38.39	36.33	431.99k	%-0.76

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نلاحظ أن أسعار النفط خلال الفترة الممتدة مابين يناير ومارس 2016في تذبذب مستمر حيث بلغ أدنى مستوياته في نهاية شهر يناير حيث بلغ33.62دولار للبرميل ،كما لوحظ في بداية شهر فبراير انه في انهيار تام بسعر 31.62دولار للبرميل وبعد هذه الفترة شهد ارتفاعا طفيف ليصل إلى سعر 38.50دولار للبرميل وهذا في يوم 11مارس 2016 وهذا التغير المستمر في الأسعار أدى إلى القيام بعملية ترشيد الإنفاق العام داخل البلد لان الدولة الجزائرية تعتمد في المقام الأول على عائداتها البترولية في تمويل الميزانية العامة.

شكل3: منحنى تغيرات أسعار النفط ما بين يناير ومارس 2016 بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

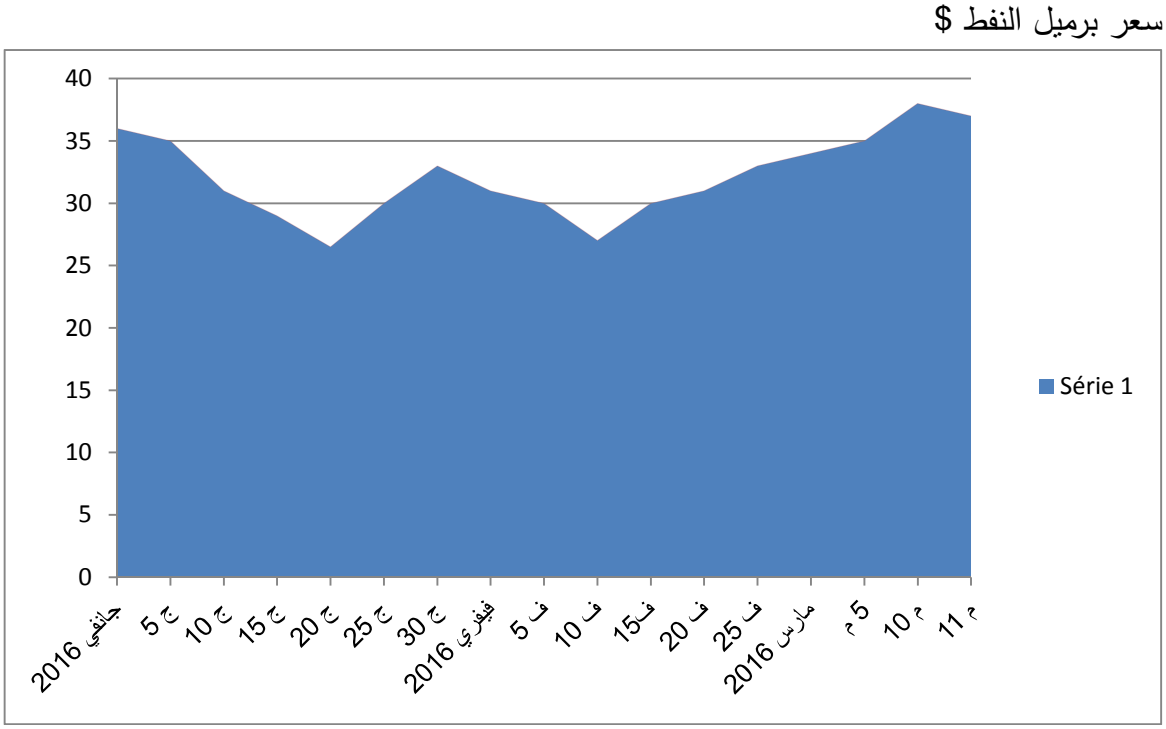

المطلب الثاني: تحليل لتطور النفقات العمومية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار المحروقات

إن تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار البترول قد اثر على القدرات المالية للدولة، مما تطلب عند إعداد مشروع الميزانية لسنة 2016، التوفيق بين الطلب المالي الخاص لتنفيذ العمليات المسجلة في إطار برنامج الاستثمار العمومي 2015-2019 وتقلص الموارد المالية، وذلك تحت الضغط الناجم عن مواجهة الطلب المحلي الذي يجب إن يحقق مستويات مقبولة في مجال الاستثمار والاستهلاك كما ستساهم التدابير المالية والجبائية المقترحة لقانون المالية سنة 2016 في تعميق التوجه نحو الاستغلال الأمثل للموارد المالية وترشيد النفقات، وهذا من خلال تحكم أفضل في نفقات التسيير وفرض نجاعة اكبر في نفقات الاستثمار العمومي، إضافة إلى وضع إصلاحات من شانها تقوية الإنتاج الزراعي والصناعي مما يسمح بالتنويع الإنتاجي من السلع والخدمات لتغطية أفضل للطلب المحلي و المادة 77 من قانون المالية لسنة 2016.

* يفتح بعنوان سنة2016، قصد تمويل الأعباء النهائية للميزانية العامة للدولة

*اعتماد مالي مبلغه أربعة آلاف وثمانمائة وسبعة ملايير وثلاثمائة واثنان وثلاثون مليون دينار (480733200000) لتغطية نفقات التسيير، يوزع حسب كل دائرة وزارية طبقا للجدول (6) الملحق بهذا القانون

الجدول 6: توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7904677000
مصالح الوزير الأول	3437925000
الدفاع الوطني	1118297000000
الداخلية والجماعات المحلية	426127386000
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	30573877000
الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية	للبيان
العدل	73431991000
المالية	95399378000
الطاقة	44793741000

الصناعة والمناجم	5349818000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	254253914000
المجاهدين	248645702000
الشؤون الدينية والأوقاف	26033177000
التجارة	20527754000
النقل	11218880000
الموارد المائية والبيئية	17616679000
الأشغال العمومية	19085089000
السكن والعمران والمدينة	213802786000
التربية الوطنية	764052396000
التعليم العالي والبحث العلمي	312145998000
التكوين والتعليم المهنيين	50379263000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	226484929000
التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية	4117881000
الثقافة	19056672000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	118830888000
العلاقات مع البرلمان	243408000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	379407269000
الشباب والرياضة	37189458000
الاتصال	19369240000
البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال	3875224000
المجموع الفرعي	4359144400000
التكاليف المشتركة	448187600000
المجموع العام	**4807332000000**

* اعتماد مالي قدره ثلاثة ألاف ومائة وستة وسبعون مليارا وثمانمائة وثمانية وأربعين مليونا ومائتان وثلاثة وأربعين ألف دينار (3176848243000 دج) لتغطية نفقات التجهيز ذات الطابع النهائي يوزع حسب كل قطاع طبقا جدول (7) الملحق بهذا القانون.

الجدول 7: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	4895000	7373410
الفلاحة والري	198261576	271432500
دعم الخدمات المنتجة	14904700	36223667
المنشات القاعدية الاقتصادية والإدارية	441308514	68570445
التربية والتكوين	78644800	159757145
المنشات القاعدية والاجتماعية والثقافية	32703237	113120472
دعم الحصول على سكن	24481500	469781674
مواضيع مختلفة	800000000	600000000
المخططات البلدية لتنمية	60000000	60000000
المجموع الفرعي للاستثمار	1655199327	2403393315
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد .	-	542949228
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات احتياطي لنفقات عبر الولايات	239005000	230505000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	239005000	773454928
مجموع ميزانية التجهيز	**1894204327**	**1763848293**

تحليل معطيات الجدول رقم 6-7 بالاعتماد على معطيات مشروع قانون المالية2016 دورة خريف 2015

تقدر نفقات الميزانية بعنوان قانون المالية لسنة 2016بمبلغ 7984مليار دج ، أي بانخفاض يقدر ب8.8بالمئةمقارنة بالنفقات المقدرة في قانون المالية التكميلي لسنة 2015 ونفسر ذلك بتراجع نفقات

التسيير بنسبة 3.3بالمئة أي ما يعادل 164.9مليار دج ،مقارنة بالتقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2015

وبانخفاض نفقات التجهيز اعتمادات الدفع بنسبة 16بالمئة مقارنة بقانون المالية 2015 لتبلغ 176.8مليار دج وتتوزع بين نفقات الاستثمار بمبلغ قدره 2403.4مليار دج والعمليات لرأس المال بمبلغ قدره 773.4مليار دج وبالنسبة لنفقات الاستثمار سيسجل قطاع السكن زيادة بمبلغ 205مليار دج، وقطاع الصناعة بزيادة تقدر بنسبة 1.8بالمئة في حين تسجل باقي القطاعات الأخرى انخفاضا في اعتمادات الدفع مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2015،كما لوحظ ان قطاع العدالة أصبح بميزانية التسيير 73.43مليار دج لسنة 2016،اي بانخفاض بنسبة 5.36بالمئة أي 77.46مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2015

أما ميزانية التسيير لقطاع التجارة لسنة 2016 قد بلغت 20.52مليار دج أي بانخفاض قدره 16.10بالمئة أي ما يعادل 23.82مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2015.

المطلب الثالث: آليات ترشيد بعض النفقات في الجزائر لسنة 2016

تكشف المؤشرات المعتمدة في قانون المالية 2016، عن حجم التحديات التي تنتظر الجزائر بداية بالسنة الجديدة مع اتساع العجز في الميزانية والخزينة وهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث فقد سعر برميل النفط الجزائري سنة 2015 حوالي 43 دولار مقارنة بالمعدل المسجل في سنة 2014 وفي ظل محدودية البدائل المتاحة في الاقتصاد تعرف حصة القطاع الصناعي فيه تراجعا، حيث تمثل حسب تقدير الحكومة 3.2% من الناتج المحلي الخام برسم قانون المالية 2016، في وقت تتوقع الحكومة صادرات المحروقات ب 26.370 مليار دولار مقابل عجز في ميزان المدفوعات ب 30.3 مليار دولار هذه المؤشرات تستدعي دق ناقوس الخطر.

وأمام معضلة الانخفاض الحاد لعائدات البلاد نتيجة فقدن برميل النفط 45% من قيمته واضطرت الحكومة لتحميل المواطن جزء من الأعباء والعودة إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع أخرى، وفيما يلي أهم التدابير التي اتبعتها الدولة في تمويل عجز الميزانية:[1]

1. التخلص التدريجي من الدعم الاجتماعي:

تتجه الحكومة الجزائرية تدريجيا إلى مراجعة سياسة الدعم والتخلي عنها جزئيا، مع اعتماد نظام التسقيف خاصة في مجال استهلاك الطاقة ون كن قائما في مجال استهلاك الكهرباء، فمثلا اقر مشروع المالية 2016 على تأكيد نظام تسقيف استهلاك الكهرباء، مع فرض رسم على القيمة المضافة ب 7% لاستهلاك لا يتجاوز 125 كلواط في الساعة وهو معدل الأسر والعائلات على العموم ورفق القيمة المضافة إلى 17% في حالة تجاوز السقف المذكور.

[1] جريدة الخبر، يومية جزائرية، رقم 102،العدد 12، 23 أكتوبر 2015، ص 4.

كما قررت فرض حقوق جمركية ب 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة، في محاولة منها تقليص الواردات للمادة النهائية، والتوجيه إلى التركيب والتجميع

2. الحكومة تضطر لتعديل سعر صرف العملة الوطنية أمام الدولار[1]

اعتمدت الحكومة في مشروع قانون المالية 2016 على سعر صرف معد يقدر ب 98 دينارا لدولار وحد، بعد ن كن سعر الصرف في 2012 يقدر ب 77.55 دينارا لكل دولار، ويتضح ن الحكومة تلجا إلى تخفيض سعر صرف الدينار أمام زيادة العجز في الميزانية وميزان المدفوعات، فضلا عن محاولة ضبط الواردات، حيث فقد الدينار حوالي 20 % من قيمته أمام الورقة الخضراء.

3. التحفيزات لاستقطاب الاستثمارات وفتح الباب للاستدانة الخارجية:

في سياق تداعيات نقص الموارد المالية، إعادة الحكومة إقرار إمكانية لاستدانة واللجوء إلى الإقراض الخارجي وهو ما لم يكن متاحا منذ سنوات، على خلفية المشاكل المالية التي تعاني منها الجزائر والتي تحد أيضا من القدرة التمويلية للمؤسسات وعلى هذا الأساس تم السماح باللجوء إلى التمويلات الخارجية اللازمة لانجاز المشاريع الإستراتجية من طرف مؤسسات خاضعة للقانون الجزائري، أي المحلية أو تلك القائمة بالشراكة، مع إبقاء على التمويل المحلي كأولوية.

[1] نفس المرجع.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى إن النفقات العامة في الجزائر يتم تبويبها إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز ، وذلك يعود للتفرقة بين طبيعة النفقات ،حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور التي تقوم به ،والأثر التي تتجه والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع معين من أنواع النفقات .كذلك توصلنا إلى أن انخفاض أسعار البترول في الجزائر كان له أثارا واضحة على الميزانية ،حيث تسعى الدولة إلى ترشيد معظم النفقات في ظل انخفاض أسعار هذه الأخيرة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

إن دراستنا التي تعرضنا من خلالها إلى معالجة وتوضيح جانبا مهم يتعلق بترشيد الإنفاق مع ضرورة التكلم عن المحروقات وعلاقتها بالإنفاق العام خلال 2015-2016 والتي شكلت جميع فصول هذا البحث نقاط بارزة وهذا مزاد من أهمية هذا الموضوع وبذلك توصلنا إلى أهم النتائج والتوصيات التالية

1. النتائج المتوصل إليها

تعتبر النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها .ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء ،وان كانت هده الزيادة تختلف من دولة إلى أخرى وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية .

يعتبر ترشيد الإنفاق العام السبيل الأنسب للخروج من مشكلة النذرة وشح مصادر التمويل باعتباره التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع .

إن التقلبات التي تحدث على مستوى البترول تؤثر مباشرة على الجباية البترولية،بالتالي على الاقتصاد الكلي للجزائر لاعتمادها الكبير عليها .

تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.

وهذا ما يؤكد صحة الفرضيات الموضوعة وللوصول إلى هذا المبتغى يلزم استخدام مجموعة من التوصيات والطرق أهمها:

- ضرورة اهتمام بتحديث منظومة الميزانية العامة عن طريق إدخال منهج الإدارة بالأهداف خاصة في جانب برامج الإنفاق العام.
- التوجه الجيد لسياسة الإنفاق العام لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية .
- ضرورة الخروج من دائرة الاعتماد على قطاع المحروقات في تمويل الميزانية .

عدم الاعتماد على مدا خيل المحروقات بشكل كبير والعمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال زيادة دعم القطاع الزراعي والصناعي.

2. صعوبات البحث

تكمن صعوبات انجاز هذا البحث في ما يلي :

- صعوبة الحصول على المعطيات خاصة المتعلقة بالمحروقات .
- قلة الدراسات السابقة المتناولة للموضوع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1- أحمد زهير شامية، المالية العامة، دار الزهران للنشر، ط1، عمان 2012.

2- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة،2003.

3- بلعاطل عياش، نوي سميحة، اليات ترشيد الإنفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر أبحاث المؤتمر الدولي جامعة سطيف (1)، 2013.

4- بن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات، دراسة حالة الجزائر – نادي الدراسات الاقتصادية- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

5- حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2007.

6- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

7- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر،2015.

8- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، ط3، عمان، 2007.

9- سوزي علي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعية، الجريدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

10- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفراء للنشر، عمان، 2003.

11- عادل فليح العلي، مالية دولية، دار زهران للنشر، عمان، 2012.

12- عادل لأحمد حشيش، أساسيات المالية، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1992.

13- عجال جيلالي، الكامل في القانون الجزائري في الاستثمار، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

14- علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة العامة، الكويت، د.س.

15- علي زغدود المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، الجزائر، 2010، 2011.

16- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر،الجزائر، 2010-2011.

17- عمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفق للتطورات الراهنة،جامعة تيزي وزو، دار هومة، 2003.

18- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية للشروط: 5، الجزائر 2012.

19- محمد خالد المهياني، المالية العامة، دار المحدية، جامعة الجزائر،2013.

20- فتحي احمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

21- لوني نصيرة، ربيع زكرياء، محاضرات في المالية العامة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013-2014.

22- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد غرام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، للنشر والطباعة، عمان، 2007.

23- مناف محمود قومان، مقالات حول أسباب هبوط أسعار النفط إلى 30 دولار، سنون بوست للنشر البردي، 13 يناير 2016.

2. <u>مذكرات وأطروحات</u>

1- الزناتي كريم،آفاق إحلال الجباية العادية البترولية في تمويل الميزانية العامة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس علوم تجارية، تخصص محاسبة، جامعة الجزائر3،2005-2006

2- العيد حنان، بوعقاد منيرة، الجباية البترولية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص محاسبة، جامعة الجزائر، دفعة 2009.

3- بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2008-2009.

4- بلقاسم سراري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصاد الدولي الجديد وفي أفق الانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007- 2008،

5- بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان، 2010-2011.

6- زعباط لطفي، المكونات الأساسية لميزانية الدولة وأسباب العجز الميزاني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر،2002، ص 17.

7- زغبي نبيل، اثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سطيف، 2011-2012.

8- سعيد رويجع، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري 1970-2009، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تسيير اقتصاد بترولي، جامعة ورقلة، 2013.

9- شرقي جوهر، بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2002- 2003 ص23.

10- عبد اللطيف سميرة، عزلي صبيحة، مهدي سامية، الميزانية العامة للدولة إعداد، تنفيذ، مراقبة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، 2005

11- مفتاح فاطمة، تحديث النظام ألميزاني في الجزائر مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان 2010.2011.

12- موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.

13- نبيلة حمداني، مهدية بويحياوي، كريمة آيت عمار، الجباية البترولية ودورها في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس تخصص علوم اقتصادية، جامعة بومرداس، دفعة 2010.

المجلات والصحف

1- جريدة الخبر، يومية جزائرية، رقم 102،العدد 12، 23 أكتوبر 2015

المراجع باللغة الأجنبية

1-http://www.alborsanews.com/2016/02/22

2 -Rabah arezki etobivier blanchard "how the oiland gas boom is changing America" vox 2/10/2015 at https // w.w.w.vox.com 10/2/689271/how- the oil-and – gas boos- is- changing- America.